

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٦/١٠/٢٠٠٠

قضايا السياسات

البند ٣ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

استراتيجية حشد الموارد لبرنامج الأغذية العالمي



Distribution: GENERAL

WFP/EB.3/2000/3-B

4 September 2000

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

القائم بأعمال مدير قسم الموارد والعلاقات
الخارجية (RE):
Ms Aleesa Blum رقم الهاتف: 066513-2009

موظف اتصالات الموارد (REA)
قسم حشد الموارد في أمريكا وأستراليا:
Ms Anthea Webb رقم الهاتف: 066513-2411

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

لقد كان برنامج الأغذية العالمي محظوظا للغاية طوال تاريخه بسخاء الدعم الذي حصل عليه من الجهات المانحة. وهو ما يتضح بجلاء من أن البرنامج أصبح بفضل هذا السخاء أكبر مصدر منفرد للمساعدات في منظومة الأمم المتحدة، باستثناء مجموعة البنك الدولي. ورغم ذلك، فإن البرنامج وأعضاءه حددوا عددا من المجالات التي يمكن تحسينها في عمليات التمويل التي يقوم بها البرنامج لكي يستطيع أن يخدم الفقراء الجوعى بصورة أفضل. وتبين الاستراتيجية المطروحة في هذه الوثيقة عددا من الطرق التي يمكن أن تحقق ذلك.

وقد أجرى استعراض لاستراتيجية حشد موارد البرنامج بناء على توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة (القران ٢٢٧/٥٠ و ٢٠٣/٥٢) والأمين العام (القرار ألف ٨٤٧/٥٢) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ٥٩/١٩٩٧). وطلب من الصناديق والبرامج أن تراجع وتراقب أساليبها بهدف جعل عمليات التمويل أكثر ضمانا وأقرب لإمكانية التنبؤ بها. كما أعرب المجلس التنفيذي عن اهتمامه باستعراض استراتيجية تمويل البرنامج في المستقبل، عند موافقته على تقرير فريق العمل الرسمي المعنى باستعراض سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في البرنامج.

وفى بداية عام ١٩٩٩، بدأت الأمانة عملية استعراض داخلية، مع البدء في نفس الوقت بسلسلة من الأنشطة لمعرفة وجهات نظر الأعضاء. وأجرى استعراض لتمويل البرنامج منذ نشأته، مع مسح لطرق العمل في الصناديق الطوعية الأخرى لوكالات الأمم المتحدة تمهيدا لوضع استراتيجية لحشد الموارد. وتتضمن هذه الوثيقة نتائج هذا البحث، بالإضافة إلى نتائج عملية التشاور.

والهدف من استراتيجية البرنامج لحشد الموارد هو النهوض بإمكانية التنبؤ بهذه الموارد، وجعلها أكثر مرونة وضمانا. وفي نفس الوقت، هناك عدة إجراءات مقترحة لزيادة التمويل من أجل التنمية، وسرعة استجابة الجهات المانحة لحالات الطوارئ. وتوسعى الأمانة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بمراد البرنامج بتشجيع الجهات المانحة على الإعلان عن تعهداتها التقريبية لعدة سنوات، على أساس التزاماتها بمقتضى اتفاقية المعونة الغذائية. فهذه الاتفاقية تعتبر فرصة طيبة لزيادة حجم السلع المقدمة للبرنامج خلال قنوات الاتفاقية ولزيادة إمكانية التنبؤ بالموارد عن طريق الالتزامات التي تعقد لمدة ثلاث سنوات. وتستخدم المشاورة الأخيرة بشأن موارد البرنامج في كل سنة كمحفل لمناقشة الاحتياجات المستقبلية والتخطيط للموارد المتوقعة. وسيسعى البرنامج إلى استغلال مؤتمر التعهدات المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة كوسيلة لتعلن فيها الجهات المانحة تعهداتها التقريبية لعدة سنوات، كلما أمكن. وأخيرا، سوف تواصل الأمانة السعي إلى إبرام اتفاقيات موحدة مع الحكومات المانحة كل على حدة، بهدف الحصول على تقديرات للموارد السنوية المتوقعة.

إن مرونة الموارد تمثل أمرا أساسيا في قدرة البرنامج على تقديم الأغذية إلى أشد الناس احتياجا لها، عندما تشتد حاجتهم بالفعل إليها. ولهذا الغرض، فإن الاستراتيجية المقترحة تتضمن عددا من الإجراءات



لتشجيع المساهمات متعددة الأطراف، التي توفر أكبر قدر من المرونة وتقلل من الشروط المفروضة على المساهمات. ومن بين هذه الإجراءات التأكيد على مناصرة المساهمات متعددة الأطراف، وتوضيح النتائج الإيجابية لتدخلات البرنامج، وتقديم تقارير موحدة عن المشروعات للجهات المانحة متعددة الأطراف عند طلبها. كما توصى هذه الاستراتيجية بتمكين الجهات المانحة من "التخصيص السلبي" لمساهماتها، لتشجيع المساهمات متعددة الأطراف مع ضمان عدم تخصيص هذه المساهمات إلى بلدان يمنع تقديم الدعم إليها بسبب من عقوبات أو قيود تشريعية، وصياغة برنامج مناسب ترصيه الجهات المانحة متعددة الأطراف.

وفي الوقت الذي يقر فيه البرنامج بالتشريعات والعقبات الأخرى التي تتطلب من الحكومات في كثير من الأحيان فرض شروط على مساهماتها، فإن الاستراتيجية تحت البرنامج على إبلاغ الجهات المانحة بمساوئ الشروط المبالغ فيها، وأن تسعى هذه الجهات إلى إلغاء مثل هذه الشروط في نهاية الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب إلى الجهات المانحة أن تتلافى "التخصيص المزدوج" لمواردها من أجل التنمية، لتسمح للأمانة بتخصيص الموارد طبقاً للتفويض المعطى لها من قبل الجهاز الرياسي للبرنامج باستخدام ٥٠ في المائة على الأقل من جميع موارده في أقل البلدان نمواً، وما لا يقل عن ٩٠ في المائة من هذه الموارد في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

ولاشك أن ضمان موارد البرنامج أمر يثير القلق، نظراً للعدد الضئيل للغاية من الجهات المانحة الذي يعتمد عليه البرنامج في الجزء الأكبر من تمويله. ولذا، تقترح الاستراتيجية أن يواصل البرنامج بذل جهوده لزيادة اقتسام الأعباء بين الحكومات المانحة الحالية والمتوقعة. كما توصى الإستراتيجية أيضاً بالإقرار بأهمية دور القطاع الخاص وزيادة وعي الجمهور بدور البرنامج وبتشجيع مساهمات الحكومات المانحة للبرنامج باعتبار ذلك من المصادر الممكنة لزيادة موارد البرنامج.

وهناك العديد من الاقتراحات أيضاً لزيادة التمويل من أجل التنمية. وتشمل هذه الاقتراحات: زيادة مشاركة الجهات المانحة والحكومات المتلقية في تصميم المشروعات وتقديرها وتقييمها، وإظهار التزام الحكومات المتلقية تجاه مشروعات البرنامج بتسديد الحكومات لمساهماتها النقدية النظيرة ومساهماتها في التكاليف المحلية للمشروعات، وعقد مشاورات مع الجهات المانحة لتوضيح احتياجات الأنشطة الإنمائية للبرنامج.

وتوجه أغلب موارد البرنامج الآن إلى عمليات الطوارئ، وتطرح الاستراتيجية سلسلة من التوصيات لتيسير الاستجابة بشكل أسرع من جانب الجهات المانحة، وزيادة حساب الاستجابة العاجلة، وتعزيز مهمة حشد الموارد من خلال عملية النداءات الموحدة، وتسهيل الأضواء على عمليات الطوارئ "المنسية".

ولمعرفة الأمانة بأن الموارد التي توضع تحت تصرف البرنامج هي مقياس لجودة الخدمات التي يقدمها البرنامج إلى المستفيدين، ومسؤوليته أمام أعضائه، فإن الأمانة طرحت عدة توصيات داخلية. مثل: تعزيز المشاركة مع الوكالات والمنظمات الأخرى، وتبسيط مضمون وتوقيت تقارير المشروعات الموحدة، وزيادة جهودها في مجال الدعوة، وتحسين الاتصالات بين البرنامج والجهات المانحة، ولاسيما على المستوى الميداني، والإسراع بعملية إعادة برمجة الأرصد المتبقية. والمهم هنا، هو أن الأمانة ستواصل جهودها لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، بتشجيع جهات مانحة جديدة على المساهمة في البرنامج.

ولقد حظي البرنامج بمجموعة من الموظفين المخلصين وأسرة من المتبرعين الملزمين برؤية عالم خال من الجوع. ولا شك أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيمضي بالبرنامج خطوة جديدة على طريق هذه الرؤية المشتركة.



مشروع القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد التوصيات التالية:

- (١) ينبغي أن يكون البرنامج أكثر إصرارا في الدعوة إلى ضرورة زيادة المساهمات متعددة الأطراف.
- (٢) إن المنجزات التي يمكن قياسها والنتائج الإيجابية الواضحة هي أفضل وسيلة لتشجيع المساهمات متعددة الأطراف للبرنامج ضرورة أن يبين البرنامج تحسنا في المشروعات الإنمائية استجابة لاستعراض المعونة الغذائية والتنمية، من خلال تحسين طرق تحديد المستفيدين، وعمليات الرصد، وقياس النتائج في إطار الإدارة القائمة على النتائج.
- (٣) من المنطقي تماما أن يكون للجهة المانحة التي تقدم "مساهمات متعددة الأطراف حقيقة" اهتماما ملموسا بالعمليات التي تدعمها مساهماتها، حتى لو توافرت للبرنامج مرونة تامة لتحديد استخدام هذه المساهمات. وعلى ذلك، فمن المستحسن أن تتلقى الجهات المانحة (بناء على طلبها) تقارير موحدة عن المشروعات بالنسبة للعمليات التي تقدم لها مساهماتها، دون أن يخل ذلك بتصنيف الدعم الفني الذي تقدمه "كمساهمات متعددة الأطراف حقيقة".
- (٤) من المهم الاعتراف بأن القيود التشريعية قد تعرقل استخدام الموارد في بلدان أو أقاليم معينة. ففي الوقت الذي لا ينبغي فيه تشجيع الجهات المانحة على انتقاء عمليات تخصص لها مساهماتها متعددة الأطراف، فإن البرنامج يقترح التفكير في قدر من "المخصصات السلبية" باعتبارها تدخل في إطار المساهمات متعددة الأطراف.
- (٥) تشجيعا لتعددية الأطراف وضمانا لتوضيح الرؤية أمام الجهات المانحة، يستحسن أن تعمل العمليات القطرية بالتعاون مع شعبة الموارد ومع الجهات المانحة الفردية للتوصل إلى فكرة برنامج تتناسب مع الجهة المانحة ومع الظروف.
- (٦) على الجهات المانحة إيجاد توازن بين المساهمات الموجهة والمساهمات متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار أطلق نداء للإرادة السياسية للدول لتعكس الاتجاه الحالي في التمويل لمقابلة الوفاء باحتياجات الأمم المتحدة.
- (٧) إن اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة (التي أجزيت في يونيو/حزيران ١٩٩٩) تتفق تماما مع رسالة البرنامج وعليه يمكن للجهات الموقعة على الاتفاقية الإشارة إلى تعهداتها بموجب الاتفاقية كأساس لتقديم تعهدات طويلة الأجل لدعمها في تقديم مساهمات للبرنامج.
- (٨) لا بد أن يزيد البرنامج من قدرته على مساعدة الجهات المانحة بتوفير المساعدات المطلوبة بمقتضى الاتفاقية، كحافز إضافي لتقديم مساهمات اتفاقية المعونة الغذائية من خلال البرنامج. وتشجيع المجلس الجهات المانحة على التحول نحو نظام للتعهدات الإشارية لعدة سنوات، يمكن أن يستخدم لأغراض التخطيط، مع عدم اعتباره التزاما قاطعا.



- (٩) المواد التي تسمح بربط تكاليف النقل والمساهمات في حساب الاستجابة العاجلة بتعهدات اتفاقية المعونة الغذائية، ينبغي أن تستخدم كنقاط بيع إضافية للجهات المانحة لكي توجه هذه الالتزامات من خلال البرنامج.
- (١٠) لا بد أن يستفيد البرنامج بصورة إيجابية من الفرص التي تتيحها تشكيلة الأغذية الواسعة وخيار الحصول على نقاط مقابل المساهمات النقدية المستخدمة في تسهيل المعاملات الثلاثية كوسيلة للدخول في ترتيبات خلاقة ومفيدة مع الجهات المانحة.
- (١١) لا بد أن يستخدم البرنامج الأموال المتاحة مقابل المساهمات بالعناصر الغذائية الدقيقة كوسيلة لدعم الأغذية في برامجها، في الوقت الذي يجلب فيه المزيد من الموارد.
- (١٢) استخدام مشاوررة البرنامج بشأن الموارد كمحفل لمناقشة الاحتياجات في المستقبل وتخطيط الموارد المتوقعة.
- (١٣) تنشيط مؤتمر التعهدات لجعله مفيداً ومنتجاً بقدر الإمكان، كمحفل للإعلان عن المستويات الإشارية للتعهدات لعدة سنوات.
- (١٤) العمل من أجل التوصل إلى اتفاقية إطارية مع كل جهة من الجهات المانحة بشأن الموارد السنوية المتوقعة.
- (١٥) سيقوم البرنامج باتخاذ الخطوات اللازمة بإبلاغ الجهات المانحة بتشعبات الشروط المبالغ فيها التي تقرضها الجهة المانحة، ويدعو بقوة إلى إلغائها أو تخفيضها، كلما كان ذلك مناسباً.
- (١٦) يحث البرنامج الجهات المانحة على التوقف عن التخصيص المزدوج لمساهماتها، بأن توكل إلى البرنامج تنفيذ النمط الذي يطالبه به المجلس التنفيذي عند تحديد التخصيص المناسب للمساهمات متعددة الأطراف وأن تمتنع عن وضع المزيد من الشروط على المساهمات من أجل الأنشطة الإنمائية.
- (١٧) أن يزيد البرنامج ويكثف من جهوده لإشراك الجهات المانحة والحكومات المتلقية في تصميم المشروعات وتقديرها وتقييمها بشكل متناسق لضمان تحسين تدخلات البرنامج وفقاً لتوصيات سياسات "تحفيز التنمية".
- (١٨) أن تظهر الحكومات المتلقية المشاركة الكاملة في البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، بأن تفي بالتزاماتها من المساهمة النقدية الحكومية النظرية، وتسدّد نصيبها في تكاليف المشروعات.
- (١٩) أن يطبق البرنامج ترتيبات لاقتسام التكاليف كلما كان ذلك مناسباً، في البلدان التي توشك على الاستغناء عن المعونة الغذائية من أجل التنمية.
- (٢٠) إيلاء المزيد لإبراز دور الحكومات المتلقية اعترافاً بأهمية دورها في تنفيذ أنشطة البرنامج بنجاح.
- (٢١) استخدام إجراءات التشاور بشأن الموارد من أجل تحسين توعية الجهات المانحة ومشاركتها في مساندة احتياجات الأنشطة الإنمائية للبرنامج.
- (٢٢) على البرنامج تنفيذ وثيقة عمليات الطوارئ ذات المرحلتين بترجي جلب موارد لعمليات الطوارئ الجديدة على الفور بتقديم معلومات أولية لأيام قلائل من وقوع الكارثة.
- (٢٣) ينبغي بذل الجهد بجلب الانتباه لعمليات الطوارئ المنسية عن طريق عمليات الدعوة لاستقطاب الدعم عبر شبكة الانترنت بالزيارات الميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي لأماكن هذه العمليات.
- (٢٤) لا بد أن يتابع البرنامج بحماس تنفيذ المواد التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته الثالثة لعام ١٩٩٩



- بتحويل الأرصدة التي لم يتم إنفاقها من المساهمات (بموافقة الجهة المانحة) من العمليات المنتهية أو تلك التي لم تعد بحاجة إلى موارد.
- (٢٥) تشجيع الجهات المانحة على النظر لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة كمسألة لها أولويتها، والاتفاق على استخدام مساهماتها في عمليات الطوارئ وفي عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش لهذا الغرض.
- (٢٦) إزاء ضرورة توضيح الرؤية أمام الجهات المانحة، ينبغي إعطاء اهتمام خاص من جانب المكاتب القطرية المعنية لمتابعة مساهمات هذه الجهات التي تستخدم في تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة.
- (٢٧) ينبغي إيفاد بعثات تقدير مشتركة بمشاركة الجهات المانحة لبعض العمليات المختارة في إطار النداءات الموحدة. كما ينبغي دعوة ممثلي الجهات المانحة للمشاركة في التقييم المرحلي لعملية النداءات الموحدة.
- (٢٨) على برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة إكمال إطلاق النداءات الموحدة الذي يتم في جنيف باستضافة اجتماع لاحق في روما يسلط الضوء على احتياجات كل من البرنامج والمنظمة في إطار النداء. ويمكن عقد لقاء مماثل في روما لممثلي الجهات المانحة في روما عند صدور تقرير التقييم المرحلي للنداء في شهر يوليو/تموز.
- (٢٩) تؤكد الجهات المانحة والدول الأعضاء من جديد على التوصية بمواصلة العمل بسياسة استرداد التكاليف كاملة بالنسبة لجميع الجهات المانحة. ولوحظ أن السلطة المخولة للمدير التنفيذي بالتنازل، يجوز استخدامها استثناء بالنسبة للمساهمات التي تعتبر في مصلحة البرنامج ولا بد من تقديم تقرير سنوي عن استخدام هذه السلطة إلى المجلس التنفيذي.
- (٣٠) من المستحسن لتحقيق أقصى فائدة ممكنة للبرنامج من القطاع الخاص، سواء من حيث الموارد أو الوعي العام الإسراع بتعيين مختص في جمع الأموال من القطاع الخاص. وينبغي أن يكون وضع مبادئ توجيهية هو أول مهمة يطلب من هذا الموظف القيام بها. وعلى المجلس التنفيذي مراجعة هذه المبادئ لوضع موجهاً لجهود البرنامج المستقبلية بشأن استقطاب الدعم من القطاع الخاص. وستضع فائدة هذه الوظيفة مقارنة بتكلفتها بعد مضي ثلاث سنوات.



أولاً: مقدمة

- ١- استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تقوم "جميع الصناديق والبرامج باستعراض ورصد ترتيبات تمويلها، بهدف زيادة ضمان هذا التمويل وإمكانية التنبؤ به"، فقد قام برنامج الأغذية العالمي بوضع استراتيجية لحشد الموارد.
- ٢- وإذا كان البرنامج قد حظي طوال سنوات عمره السبع والثلاثين بمباركة جهات مانحة بالغة السخاء، واستطاع في أغلب الأحيان الحصول على موارد كافية للقيام برسالته، فإن بؤرة اهتمامنا واهتمام هذه الجهات المانحة قد تغيرت بمرور الزمن. وسوف نفصل التطورات التي حدثت للبرنامج في القسم المعنون "تطورات التمويل" في هذا التقرير. ومن أهم القضايا التي سنتناولها في هذا القسم قضية اقتسام الأعباء. فعلى مر السنين كان الجزء الأكبر من موارد البرنامج يأتي من عدد قليل من الجهات المانحة الرئيسية (انظر الملحق الأول: اقتسام الأعباء). وهذا الاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة ليس في مصلحة المنظمة على المدى الطويل، ولا في مصلحة المستفيدين على المدى القصير، إذ أنه خلق ثغرات خطيرة في تمويل عمليات مهمة. ولذا فمن المهم للغاية أن تبذل الجهود على عدة جبهات لتعزيز الصلات مع الجهات المانحة للبرنامج حالياً وتوسيع العديد من الجبهات بحيث تشمل مصادر غير تقليدية للدعم. كما أنه من المهم بنفس الدرجة أن تظهر الحكومات المضيفة مشاركتها للبرنامج بأن تفي بالتزاماتها المالية.
- ٣- ومنذ إنشاء البرنامج في الستينات سار العالم نحو مجتمع عالمي، وهو نفس المسار الذي يسعى البرنامج أن تسير فيه موارده أيضاً. فالجوع في كولومبيا بين النازحين، والجفاف في القرن الإفريقي، والحروب الأهلية في أنغولا تواجه أي مواطن في العالم عندما يجلس أمام التليفزيون، أو يتصفح جريدته، أو يدخل على شبكة الانترنت. فمع تطور الاتصالات، وشبكة الانترنت، والتطورات الأخرى، لم يعد ما يحدث في إندونيسيا حدثاً معزولاً عن أي بلد بعيد. وكما هو الحال في جميع جوانب حياتنا اليوم، فإن هذه الابتكارات تتيح لنا فرصاً جديدة وتضع أمامنا تحديات جديدة.
- ٤- إنه عالم تستمر فيه المجاعة، وتحدث فيه الكوارث الطبيعية بتواتر وحدة مخيفتين، وتذاع الحروب الأهلية التي تنشب بين الجار والجار في أخبار المساء. ولعل الوعي والفهم العام الواسع بهذه المآسي، قد أضافا عنصراً جديداً إلى عمل المنظمات الإنسانية مثل البرنامج. وساهم هذا الوعي والفهم في تحويل الأنظار عن الأنشطة الإنمائية باتجاه عمليات الطوارئ. ولكي يلبي البرنامج هذه الطلبات المتزايدة والمفاجئة، فلا بد له من هيكل تمويل يتسم بالمرونة والاستجابة العاجلة. وفي الصفحات التالية من هذه الوثيقة، سيتبنى البرنامج العودة إلى تعددية الأطراف، كإحدى وسائل زيادة المرونة والقدرة على الاستجابة العاجلة.
- ٥- وإذا كان من الواضح أن الطوارئ لا يمكن بحكم طبيعتها التنبؤ بها، فقد وضع البرنامج قاعدة للاحتياجات في السنوات الأخيرة، يمكن تشير إلى الحد الأدنى للمساهمات في عمليات الطوارئ، وهناك اقتراحات ستطرح في هذه الوثيقة لضمان قاعدة التمويل هذه حتى يمكن زيادة القدرة على التنبؤ، والنهوض بقدرات البرنامج.
- ٦- ورغم أن تركيز البرنامج قد تحول بالضرورة نحو الطوارئ، فقد أجرى المجلس التنفيذي في العام الماضي عملية مستفيضة لاستعراض دور المعونة الغذائية في التنمية. وكانت النتيجة، أن كرر البرنامج التزامه ببرنامج التنمية. ووضع أهدافاً محددة لتحسين جودة البرامج وتركيزها. وتتناول هذه الوثيقة العلاقات بين هذه السياسات الجديدة وقضية تمويل التنمية.



٧- إن برنامج الأغذية العالمي لم يقتصر في تطلعه إلى الخارج بحثاً عن حلول، فنحن نعرف أننا يجب أن نتطلع إلى الداخل أيضاً في هذه العملية. وقد عالجتنا بالفعل الكثير من المسائل الداخلية عند وضع هذه الإستراتيجية ، وهو ما سنشرحه بإيجاز في الصفحات التالية.

٨- إن زيادة الوعي العام تخلق فرصاً أمام البرنامج لكي يوسع دائرة نشاطه ويوسع قاعدة تمويله أيضاً. ولقد وضع برنامج الأغذية العالمي برنامجاً طموحاً لجمع الأموال من القطاع الخاص. وسوف نتناول ذلك في مواقع قادمة من هذه الوثيقة.



ثانياً: العملية التشاربية

- ٩- بدأ البرنامج في استعراض برنامج حشد الموارد بناء على توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة (القراران 50/227 و 52/203) والأمين العام (القرار A52/847) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار 1997L59) فقد طلب من الصناديق والبرامج أن تستعرض وترصد ترتيبات التمويل بحيث تزيد من ضمان هذا التمويل وإمكانية التنبؤ به. كما أبدى المجلس التنفيذي اهتمامه باستعراض استراتيجبة تمويل البرنامج في المستقبل، عندما وافق على تقرير جماعة العمل الرسمية بشأن استعراض موارد البرنامج والتمويل طويل الأجل.
- ١٠- وفي مطلع عام ١٩٩٩، وبدأت الأمانة عملية استعراض داخلي لعملية التمويل، في نفس الوقت الذي بدأت فيه سلسلة من الإجراءات لاستطلاع آراء الأعضاء عن القضايا التي ينبغي أن تعالج من خلال الإستراتيجية، والخطوات الممكنة لتحسين إمكانية التنبؤ بالموارد وضمان توافرها.
- ١١- وفي شهر أغسطس/آب ١٩٩٩، أرسل خطاب إلى جميع الأعضاء يحتوى على المسائل التي حددها فريق العمل الداخلي، ويطلب مشورة الأعضاء بشأن هذه المسائل أو أي نقاط يودون إضافتها. ودعيت الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى المشاركة في لقاء مع فريق العمل الداخلي التابع للأمانة لكي يطرحوا وجهات نظرهم. وقد عقدت لقاءات مع ممثلي ٢٤ دولة من الدول الأعضاء.
- ١٢- كما نوقشت هذه المسائل مع الأعضاء في ندوة مشاورات غير رسمية عقدت في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ وفي شهر مارس/آذار ومايو/أيار من عام ٢٠٠٠. ولقد أدمجت الاتجاهات والمقترحات التي خرجت من هذه الندوة واللقاءات في هذه الإستراتيجية.



ثالثاً: تطورات التمويل

- ١٣- في عام ١٩٦٠ حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمين العام، ومنظمة الأغذية والزراعة، وغيرهما من الوكالات المتخصصة على إيجاد طريقة لإتاحة فوائض الأغذية أمام بلدان العجز الغذائي. واستجابة لذلك، اقترح إنشاء برنامج متعدد الأطراف لفترة تجريبية مدتها ثلاث سنوات بمراد قدرها ١٠٠ مليون دولار نقداً وعينا. وإسراعاً بهذه العملية، أعلنت الولايات المتحدة من خلال السيد جورج ماكغفرن رئيس وفدنا إلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة تقديم سلع قيمتها ٤٠ مليون دولار.
- ١٤- وفي عام ١٩٦٢، وافق ٣٣ بلداً على تقديم مساهمات طوعية قيمتها ٨٧,٣ مليون دولار إلى برنامج الأغذية العالمي، الذي تقرر أن يبدأ عمله في أول أيام عام ١٩٦٣. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٦٢ حدث زلزال في إيران، تلاه إحصار في الشهر التالي في تايلندا، فكان أن بدأ البرنامج عمله بتقديم مساعدات غذائية قبل ثلاثة أشهر من بداية عمله رسمياً.
- ١٥- وعندما انتهت فترة السنوات الثلاث التجريبية، كان البرنامج قد وافق على ١١٦ مشروعاً إنمائياً، و٣٢ عملية طوارئ في ٢٥ بلداً.
- ١٦- وفي عام ١٩٧٠، ونظراً لارتفاع أجور الشحن، مر البرنامج بأول أزمة من أزماته النقدية العديدة، مع انخفاض التعهدات عن مستوى الثلث النقدي والخدمات الذي يتطلبه النظام الأساسي (انظر الملحق الرابع المساهمات النقدية والعينية).
- ١٧- وفي عام ١٩٧٤، ساعد التبرع السخي من المملكة العربية السعودية بمبلغ ٥٠ مليون دولار على تخفيف أزمة السيولة مؤقتاً.
- ١٨- وفي عام ١٩٧٥، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتياطي الدولي لأغذية الطوارئ بحد أدنى مقداره ٥٠٠ طن من حبوب الأغذية. ووضعت هذه السلع تحت تصرف البرنامج لتعزيز قدرته على مواجهة حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٧٥ أيضاً، زادت التبرعات للمرة الأولى في تاريخ البرنامج عن الرقم المستهدف للتعهدات في فترة السنتين وهو ٤٤٠ مليون دولار، حيث التزمت الولايات المتحدة بمبلغ ٥٤٢ مليون دولار.
- ١٩- وفي عام ١٩٧٨، والتزاماً برسالة البرنامج بإطعام أشد الناس فقراً، كان ٩٠ في المائة من المشروعات المعروضة على لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها للموافقة ينفذ في أقل البلدان نمواً، أو في أشد البلدان تضرراً.
- ٢٠- ومع ارتفاع أسعار الشحن والتضخم، نضب الاحتياطي النقدي لدى البرنامج في عام ١٩٧٩، مما جدد القلق موة أخرى.
- ٢١- وبحلول عام ١٩٨٣، أي بعد ٢٠ عاماً من إنشاء برنامج الأغذية العالمي، أصبح البرنامج أكبر مصدر للمعونة في منظومة الأمم المتحدة (باستثناء مجموعة البنك الدولي).
- ٢٢- واستمرت الأزمة النقدية في عام ١٩٨٤، مما دعا المدير التنفيذي إلى إصدار نداء خاص إلى الجهات المانحة، ورغم ذلك فإن الإنفاق النقدي فاق الدخل النقدي بمبلغ ٣١,٥ مليون دولار في ذلك العام.



- ٢٣- وبحلول عام ١٩٨٩، كان ٢٣ في المائة من جميع المعونات الغذائية تقدم من خلال البرنامج، مقابل نسبة لا تتعدى ٥ في المائة في عام ١٩٧٩.
- ٢٤- واستمرت الأزمة النقدية وتزايدت حدتها في عام ١٩٩١. وأسفرت النداءات الخاصة إلى الجهات المانحة عن زيادة المستوى الكلي للنقد إلى ٢٩ في المائة من الموارد العادية في تلك الفترة المالية. كما وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها على تغطية المصروفات الإدارية الإضافية وتكاليف الدعم لأعمال الإغاثة بفرض رسم نسبته ٤ في المائة على الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة.
- ٢٥- وفي عام ١٩٩٢ أنشئ حساب الاستجابة العاجلة بتمويل مبدئي قدره ٧,٥ مليون دولار. وتحدد له ٣٠ مليون دولار كحد أدنى سنويا، وتلقى في السنة الأولى من إنشائه ٢٣,٨ مليون دولار. واستخدمت هذه الأموال لبدء ٢٦ عملية طوارئ في ٢٢ بلدا.
- ٢٦- وكان عام ١٩٩٢ علامة بارزة حيث تحول التوازن بين عمليات الطوارئ وعمليات التنمية إلى الثلث للتنمية والثلث لعمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة (انظر الملحق السادس: المساهمات للتنمية والإغاثة ١٩٩٠-١٩٩٩).
- ٢٧- وشهد عام ١٩٩٤ أدنى مستوى (حتى الآن) في الوفاء بالرقم المستهدف للتعهدات، حيث لم يتحقق سوى ٦٥ في المائة من هذا الرقم.
- ٢٨- وإقرارا بمشكلة السيولة النقدية الجارية (انظر الملحق الرابع)، تم إنشاء فريق العمل الخاص بالموارد والتمويل طويل الأجل في عام ١٩٩٥ لتقدم اقتراحاته من أجل زيادة مرونة الموارد وإمكانية التنبؤ بها. كما بدأ تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية في نفس تلك السنة للنهوض بقدرات البرنامج في هذا المجال. وزاد حساب الاستجابة العاجلة إلى مستواه الحالي وهو ٣٥ مليون دولار.
- ٢٩- وبدأ عام ١٩٩٦ بتنفيذ السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل بتمويل دعم البرامج والإدارة من تكاليف الدعم غير المباشر.
- ٣٠- وتميز عام ١٩٩٧ بإجراء استعراض لنتائج سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل. واستمرت المنح تتجه بصورة متزايدة مع المساهمات متعددة الأطراف نحو التنمية، منخفضة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٧.
- ٣١- ورغم أنه تم تشكيل جمعية أصدقاء البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٦، فإنها لم تبدأ عملها رسميا إلا في عام ١٩٩٧ للمساعدة في جمع الأموال، والدعوة للبرنامج، وبناء قاعدة جماهيرية له.
- ٣٢- وزاد التمويل العام بنسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٨، نظرا لضخامة حجم ونطاق عمليات الطوارئ، والمساهمة السخية من السلع الأمريكية التي توافرت للبرنامج عن طريق تخصيص الفوائض. ورغم هذه المستويات التي لم يسبق لها مثيل من الدعم، فقد ظل البرنامج يواجه عجزا بنسبة ٢٣ في المائة نظرا لأبعاد الاحتياجات المهولة.
- ٣٣- وقد وجدت جماعة العمل الرسمية التي شكلها المجلس التنفيذي لسياسات الموارد والتمويل طويل الأجل أن هناك فوائد ملموسة قد تحققت من بعض السياسات مثل زيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين إمكانيات التنبؤ بالموارد، وتخطيط الموارد وإدارتها على مستوى البرنامج ومستوى المشروعات.
- ٣٤- لم تتعد المساهمات متعددة الأطراف للطوارئ نسبة ٥ في المائة، أما الموارد الإنمائية فقد انخفضت بنسبة ١٣ في المائة منذ عام ١٩٩٦.



٣٥- ومن أهم القرارات الأخرى، توجيه المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحول جميع عمليات الطوارئ التي تزيد مدتها عن سنتين إلى عمليات إغاثة وإنعاش ممتدة.

٣٦- ولقد ظلت موارد البرنامج في عام ١٩٩٩ عند مستواها المرتفع وهو ١,٥ مليار دولار. ولكن مع ظهور عمليات طوارئ جديدة وحادة في كثير من البلدان (أنغولا وكوسوفو وتيمور الشرقية) زادت الاحتياجات عن الموارد. وأعلن في طوكيو عن تأسيس اتحاد الصداقة الياباني مع البرنامج. وزادت الموارد المطلوبة لعمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا، مع تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨ الذي أدى إلى تحويل ١٤ عملية طوارئ إلى عمليات إغاثة وإنعاش ممتدة، ليصل مجموع هذه العمليات إلى ٣٢ عملية. واستمر مستوى الموارد غير المشروطة لعمليات الطوارئ في الانخفاض إلى أن وصل إلى ٢ في المائة.



رابعاً: القضايا الداخلية

٣٧- باعتبار البرنامج منظمة تمويل تمويلاً كاملاً على أسس طوعية، فإن مساندة الجهات المانحة له تتوقف بشكل كبير على نوعية مشروعاته الميدانية وعلى مدى خضوعه لمساءلة أصحاب المصلحة. وإذا كان قدر كبير من استراتيجية حشد الموارد يتطلع إلى خارج البرنامج من أجل زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد ومستوى هذه الموارد، فمن المهم أن يتطلع البرنامج أيضاً إلى قضاياها الداخلية. ولهذا السبب فقد تم تحديد عدد من القضايا الداخلية التي ينبغي للبرنامج أن يعالجها تيسيراً لحشد الموارد.

الشراكات

٣٨- يدرك برنامج الأغذية العالمي أهمية الشراكات الفعالة مع المنظمات الأخرى والجهات المعنية الأخرى. وقد أشار الأعضاء والجهات المانحة إلى هذه الرسالة في اللقاءات والمشاريع التي أجريت حول استراتيجية حشد الموارد. ونتيجة لذلك، فإن البرنامج سوف يعزز علاقاته الوثيقة بالفعل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، والهيئات الأكاديمية. كما أنه سيواصل المشاركة في عمليات النداءات الموحدة، وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وفي مذكرات الاستراتيجيات القطرية، مع اضطلاعها بعمليات التقييم المشتركة للاحتياجات، واستمراره في تنفيذ الاتفاقات مع المنظمات غير الحكومية الشريكة.

تقارير الإبلاغ

٣٩- بدأ تطبيق نظام التقارير الموحدة عن المشروعات في عام ١٩٩٦ بهدف إبلاغ الجهات المانحة بالمعلومات المتعلقة بكيفية استخدام مساهماتها وبأداء المشروعات. وطوال اللقاءات التي عقدت والمشاريع التي أجريت، تؤكد مراراً على ضرورة الإبلاغ المنتظم باعتباره أمراً مهماً للغاية. وبناء على ذلك فقد بذلت الأمانة جهوداً ملموسة لتلبية هذه الاهتمامات بإدخال تحسينات كبيرة على تقديم التقارير في حينها.

٤٠- وفي نفس الوقت أشارت الجهات المانحة إلى إمكانية تبسيط شكل ومحتوى التقارير. وسوف يعاد النظر في شكل التقارير في إطار الأنظمة الجديدة لإدارة المعلومات والشؤون المالية في البرنامج. وربما يعقد اجتماع تشاوري مصغر عن نظام الإبلاغ الموحد حتى يمكن الاتفاق على محتوى الشكل الموحد لتقرير الإبلاغ.

المناصرة واستقطاب الدعم

٤١- كجزء من النهج المزدوج للدعوة لقضايا البرنامج وحشد الموارد المشار إليه في الخطة الاستراتيجية والمالية للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ (الوثيقة WFP/EB.A/99/5-A/1)، يعمل البرنامج على تعميق وعى الجمهور بقضايا الجوع وبما يقوم به من أعمال، ولاسيما في المجتمعات الزراعية في أهم البلدان المانحة. وستتركز الجهود المبذولة لبلوغ هذا الهدف على تطوير علاقات العمل مع الصحافة الزراعية، والهيئات المجتمعية، والجمعيات السلعية، والباحثين، والمجموعات المعنية الأخرى.



الاتصالات

- ٤٢- أشار العديد من الأعضاء الذين أجريت لقاءات أو مشاورات معهم إلى أن تعزيز الاتصالات وتكرارها بين مكاتب البرنامج الميدانية وممثلي الجهات المانحة قد يؤدي إلى تيسير المساهمات. وسوف يلقي ممثلو البرنامج والمديرون القطريون كل تشجيع لتعزيز مشاوراتهم مع بعثات الجهات المانحة الميدانية، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لإعطاء معلومات للجهات المانحة، ودعوة هذه الجهات إلى المشاركة في بعثات مشتركة للتقييم والتقدير.
- ٤٣- إن الإشعار السريع للعمليات الجديدة أو التعديل في العمليات القائمة لهو أمر مهم بالنسبة للجهات المانحة. يلتزم البرنامج بأن يضع الوثائق الخاصة بالعمليات الجديدة أو المعدلة في موقعه على شبكة الإنترنت خلال ٢٤ ساعة من إجازتها. كما أنه سيستخدم الشبكة العالمية لتسليط الضوء على العمليات "المنسية" أو العمليات التي تعاني من النقص الكبير في تمويلها.

اقتسام الأعباء/توسيع قاعدة الجهات المانحة

- ٤٤- شرع البرنامج في عملية مستمرة لتشجيع جهات مانحة جديدة على تقديم مساهمات له. ففي عام ١٩٩٩، دعا العديد من الحكومات المانحة المحتملة والجديدة إلى حلقة دراسية عقدت في سلوفاكيا لإطلاع هذه الحكومات على نشاط البرنامج وتشجيعها على تقديم المزيد من المساهمات. وسوف تواصل الأمانة مساعيها من هذا الطريق وغيره للوصول إلى الحكومات المانحة غير التقليدية. كما أن هناك جهود تبذل الآن لجذب الدعم لنشاط البرنامج من الأفراد والشركات الخاصة. وسوف يشار إلى ذلك تفصيلاً في الأجزاء التالية من هذا التقرير.

إعادة برمجة الأرصدة التي لم تنفق

- ٤٥- تجرى الأمانة حصراً لأرصدة المساهمات التي لم تنفق، وتسعى للحصول على موافقة الجهات المانحة على إعادة برمجتها. وسوف تساعد الأنظمة الجديدة لإدارة المعلومات والشؤون المالية على الإسراع في هذه العملية.



خامسا: القضايا الخارجية والتوصيات

تعددية الأطراف

← تعريفات

- ٤٦- تضمنت وثيقة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل لبرنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.1/99/4-A المرفق الأول) تعريفا للمساهمات متعددة الأطراف والمساهمات الموجهة متعددة الأطراف كما يلي:
- ٤٧- **المساهمات متعددة الأطراف:** مساهمات يحدد برنامج الأغذية العالمي البرنامج القطري أو أنشطة البرنامج التي سيستفيد منها وكيفية استخدامها، أو مساهمة تقدم استجابة لنداء واسع النطاق من البرنامج وفي هذه الحالات تكتفي الجهة المانحة التقارير المقدمة للمجلس للتحقق من متطلباتها لكونها تلبى بحد ذاتها متطلبات الجهة المانحة.
- ٤٨- **المساهمات الموجهة متعددة الأطراف:** مساهمات تطلب الجهة المانحة من البرنامج توجيهها إلى نشاط واحد أو أنشطة معينة يضطلع بها البرنامج، أو إلى برنامج قطري معين أو برامج قطرية معينة، بخلاف المساهمات التي تقدم استجابة لنداء واسع النطاق من البرنامج أو من البرنامج ووكالات أخرى.

← أهمية تعددية الأطراف

- ٤٩- برنامج الأغذية العالمي مكلف بالسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي أي حصول كل الناس في جميع الأوقات على الغذاء اللازم لكي يحبوا حياة ملؤها الصحة والنشاط. وتبعا لتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة فإن المساهمات متعددة الأطراف حقيقة، هي التي تمكن البرنامج من إنجاز ما هو مكلف به وتحقيق في نفسه مبدأ العالمية في المساعدة، بإعطائه المرونة لتوجيه الأغذية على وجه السرعة إلى أشد الفئات ضعفا.
- ٥٠- ولاشك أن القدرة على برمجة الأغذية المتوافرة على وجه السرعة لأي عملية طوارئ له أهميته البالغة في مثل هذه الأحوال التي يكون فيها للدقائق المعهودة أهميتها في إنقاذ أرواح عديدة.
- ٥١- وهناك فارق كبير في فعالية تكاليف المساهمات متعددة الأطراف مقارنة بالمساهمات الموجهة متعددة الأطراف. ويتبين ذلك من الملحق الخامس، الذي يقارن الخطوات الخاصة بالتفاوض، والقبول، والبرمجة، والمساهمات متعددة الأطراف غير المشروطة بالمساهمات الموجهة متعددة الأطراف. وبالإضافة إلى الوفورات في وقت الموظفين، فإن هناك كفاءات برمجية أخرى تتحقق نتيجة وفورات الحجم الكبير في تكاليف الشحن وأسعار شراء السلع.
- ٥٢- ومما يؤسف له بالنسبة للبرنامج والمستفيدين منه، أن الاتجاه خلال السنوات الخمس كان هو الابتعاد عن المساهمات متعددة الأطراف. ولقد ظلت المساهمات متعددة الأطراف ثابتة نسبيا منذ عام ١٩٩٦ بينما ازدادت الاحتياجات والمساهمات الموجهة متعددة الأطراف زيادة كبيرة. والأمر الأكثر خطورة هو التحول إلى التمويل الموجه متعدد الأطراف لعمليات الطوارئ بمتوسط يصل إلى ٩٢ في المائة في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩. إن موارد البرنامج في هذه الفئة هي أقلها مرونة في وقت تعتبر فيها المرونة أمرا بالغ الأهمية.



٥٣- من العوامل التي تؤثر في قرار الجهات المانحة بتقديم مساهمات متعددة الأطراف هو وجود قيود قانونية مثل العقوبات التي تحظر استخدام مساهماتهم في بعض البلدان. ففي مثل هذه الحالات ولتجنب أن تستخدم مساهماتها في تلك البلدان تقوم بتقديم مساهمات موجهة للبلدان المقبولة لديها. ويمكن التقليل من اللجوء إلى مثل هذه الممارسات بالسماح للجهات المانحة بهامش محدود للاستثناء أي السماح لها بتحديد البلدان التي لا تريد أن تذهب مساهماتها إليها. وهذا من شأنه أن يعطي البرنامج مرونة في تحديد توجيه الموارد التي يرى أنها في حاجة ماسة.

← التوصيات

٥٤- أيدت الدول الأعضاء والجهات المانحة الأفكار التالية، التي يمكن أن تساعد في استعادة مكانة تعددية الأطراف:

- ١) ينبغي أن يكون البرنامج أكثر إصراراً في الدعوة إلى ضرورة زيادة المساهمات متعددة الأطراف.
- ٢) إن المنجزات التي يمكن قياسها والنتائج الإيجابية الواضحة هي أفضل وسيلة لتشجيع المساهمات متعددة الأطراف للبرنامج ضرورة أن يبين البرنامج تحسناً في المشروعات الإنمائية استجابة لاستعراض المعونة الغذائية والتنمية، من خلال تحسين طرق تحديد المستفيدين، وعمليات الرصد، وقياس النتائج في إطار الإدارة القائمة على النتائج.
- ٣) من المنطقي تماماً أن يكون للجهة المانحة التي تقدم "مساهمات متعددة الأطراف حقيقة" اهتماماً ملموساً بالعمليات التي تدعمها مساهماتها، حتى لو توافرت للبرنامج مرونة تامة لتحديد استخدام هذه المساهمات. وعلى ذلك، فمن المستحسن أن تتلقى الجهات المانحة (بناءً على طلبها) تقارير موحدة عن المشروعات بالنسبة للعمليات التي تقدم لها مساهماتها، دون أن يخل ذلك بتصنيف الدعم الفني الذي تقدمه "كمساهمات متعددة الأطراف حقيقة".
- ٤) من المهم الاعتراف بأن القيود التشريعية قد تعرقل استخدام الموارد في بلدان أو أقاليم معينة. ففي الوقت الذي لا ينبغي فيه تشجيع الجهات المانحة على انتقاء عمليات تخصص لها مساهماتها متعددة الأطراف، فإن البرنامج يقترح التفكير في قدر من "المخصصات السلبية" باعتبارها تدخل في إطار المساهمات متعددة الأطراف.
- ٥) تشجيعاً لتعددية الأطراف وضماناً لتوضيح الرؤية أمام الجهات المانحة، يستحسن أن تعمل العمليات القطرية بالتعاون مع شعبة الموارد ومع الجهات المانحة الفردية للتوصل إلى فكرة برنامج تتناسب مع الجهة المانحة ومع الظروف.
- ٦) على الجهات المانحة إيجاد توازن بين المساهمات الموجهة والمساهمات متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار أطلق نداءاً للإرادة السياسية للدول لتعكس الاتجاه الحالي في التمويل لمقابلة الوفاء باحتياجات الأمم المتحدة.

إمكانية التنبؤ بالموارد

٥٥- منذ إنشاء البرنامج في عام ١٩٦٣، تحول برنامج عمله من محفظة إنمائية ضخمة (٧٠ في المائة) ونشاط صغير في حالات الطوارئ (٣٠ في المائة)، إلى تخصيص ٨٠ في المائة من موارده اليوم لعمليات الطوارئ، و٢٠ في المائة تقريباً لعمليات التنمية (انظر الملحق السادس: المساهمات للتنمية والإغاثة ١٩٩٠ - ١٩٩٩).



٥٦- إن البرنامج منظمة تعتمد اعتمادا تاما على التمويل الطوعي، وبالتالي فليس له قاعدة دعم من اشتراكات مقررة، أو رسوم أو تمويل أساسي أو هبات أو موارد أخرى. وحتى في عام ١٩٩٨ عندما وصل تمويل البرنامج إلى مستوى مرتفع للغاية قيمته ١,٧ مليار دولار، كان هنا نقص في الموارد في كثير من عمليات البرنامج. فالتأخير في تأكيد التعهدات ووصول المساهمات كان يعطل سير العمل ويوقف توزيع الأغذية، ليترك بعض المستفيدين دون طعام كاف لفترات طويلة.

٥٧- وقد أحدث ذلك تضاربا حادا في البرنامج. ففي الوقت الذي تخلق فيه الطبيعة العاجلة لعملائنا احتياجات ملحة لا يمكن التنبؤ بها، فإن قاعدة مواردنا من ناحية أخرى ليست مضمونة وغير مستقرة. ومع تحركنا نحو المزيد والمزيد من الأعمال الطارئة، يصبح توفير قاعدة دعم له أهميته الحاسمة في قدرتنا على الاستجابة السريعة، مكرسين كل ما لدينا من موارد في الأجلين القصير والطويل للتخفيف من شقاء البشر.

٥٨- مع الإقرار بعدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث التي تسم عمل البرنامج فمن الجدير أن نذكر بأن الالتزامات لحالات الطوارئ لم تتخفف من مستوى ٥٠٠ ٠٠٠ طن منذ عام ١٩٨٢. وعليه وعلى الرغم من أن السقف الأعلى للاحتياجات لحالات الطوارئ لا يمكن تحديده فإن الرغم أعلاه يمكن أن يعتبر حدا أدنى يستخدم لأغراض التخطيط.

٥٩- أما فكرة التعهدات الإشارية لعدة سنوات فقد حظيت بتأييد فريق العمل الداخلي والدول الأعضاء فيه ومستشاريه من الجهات المانحة. فهذه التعهدات تعطى توقعاً للموارد التي ستتاح، بما يساعد البرنامج في تخطيطه للمدين القصير والطويل، مع الاعتراف بخضوع جميع الالتزامات المالية الطوعية للحكومات المانحة إلى ما قد يطرأ على دورة الميزانية السنوية من تطورات

← اتفاقية المعونة الغذائية

٦٠- تمثل اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة فرصة طيبة لزيادة حجم السلع المقدمة للبرنامج خلال قنوات الاتفاقية ولزيادة إمكانية التنبؤ بالموارد عن طريق الالتزامات التي تعقد لمدة ثلاث سنوات. وتصلح لأن تكون أساساً تقدم الجهات المانحة من خلاله التزامات لسنوات متعددة للبرنامج تتطابق مع تعهداتها لمدة ثلاث سنوات عن طريق اتفاقية المعونة الغذائية.

٦١- نجح المجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاقية المعونة الغذائية في عام ١٩٩٩، بهدف المساهمة في الأمن الغذائي العالمي وتحسين قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لحالات الطوارئ وغيرها من الحالات التي تحتاج إلى أغذية في البلدان النامية. وتتضمن الاتفاقية الجديدة عددا من التعديلات التي تتيح فرصة أمام برنامج الأغذية العالمي لمزيد من التعاون مع الجهات المانحة. ومن بين هذه التعديلات إمكانية أن تعلن الجهات المانحة عن مساهماتها إما بما يعادلها من القمح، أو بالقيمة، أو بالجمع بين الوزن والقيمة. كما تسمح الاتفاقية الجديدة للمساهمين بأن يدرجوا قيمة النقل وتكاليف التشغيل الأخرى عند تحديد القيمة الإجمالية لمساهماتهم (بشرط ألا تزيد تكاليف التشغيل عن ٥٠ في المائة من القيمة الإجمالية سنويا). ويجوز حساب السلع الإضافية للوفاء بالالتزامات بما في ذلك الحبوب، والبقول، وزيوت الطعام، والمحاصيل الجذرية، ومسحوق اللبن منزوع الدسم، والسكر الخ.. وبالإضافة إلى ذلك فإن العناصر المغذية الدقيقة التي تقدم مع السلع، يمكن أن تحسب هي الأخرى.

٦٢- تنص اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة على شرط لتقارير الإبلاغ شبه سنوية دقيقة يمكن للبرنامج أن يقوم بها، لتخفيف مسؤولية الجهات المانحة عن هذا الشرط، وعلى أمل تشجيع هذه الجهات المانحة على تقديم أكبر نسبة من مساعداتها المنصوص عليها في الاتفاقية عن طريق البرنامج. وتحت الاتفاقية الجهات المانحة على استخدام المساهمات



النقدية في تيسير المعاملات الثلاثية (شراء الأغذية من البلدان النامية لتوريدها إلى بلد متلق) أو للمشتريات المحلية (لشراء الأغذية من أحد أنحاء البلد النامي لتوريدها إلى منطقة عجز في نفس البلد). وسوف يحسن هذان الإجراءان من حصول البرنامج على الأغذية على وجه السرعة في عمليات الطوارئ، كما سيسفران عن وفورات كبيرة في تكاليف النقل.

٦٣- أكدت اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة على الجوانب الكيفية أكثر مما أكدت على الجوانب الكمية للأمن الغذائي. ومن ضمن ذلك التركيز على تقدير الاحتياجات وتحديد المستفيدين من المجموعات الضعيفة وأشد السكان احتياجاً، والتركيز على البرامج التي تساهم في بناء القدرات الوطنية. وكل هذه البنود موجودة في البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، كما أنها تدعم القول بأن البرنامج هو الجهة التي ينبغي أن يقع عليها الاختيار لتقديم المساهمات المقررة بمقتضى اتفاقية المعونة الغذائية.

٦٤- هناك مجال كبير لزيادة التعاون مع البرنامج في إطار اتفاقية المعونة الغذائية. ففي خلال السنة المحسوبة ١٩٩٧/١٩٩٨، بلغت شحنات اتفاقية المعونة الغذائية ٦,١ مليون طن متري في مجموعها، بينما لم يوزع منها في تلك السنة عن طريق البرنامج سوى ١,٥ مليون طن.

٦٥- ظل مستوى الاتفاقية ثابتاً تقريباً عند حد أدنى سنوي من الالتزامات مقداره ٨٩٥ ٠٠٠ ٤ طن (بما يعادلها من القمح) بالإضافة إلى ١٣٠ مليون يورو.

← المشاورة بشأن الموارد

٦٦- كما ووفق على توصية بأن يسعى البرنامج إلى استخدام المشاورة الأخيرة بشأن الموارد في كل سنة تقييمية، كوسيلة لتركيز المناقشة على الاحتياجات في المستقبل والموارد المتوقعة، مستخدماً في ذلك وثيقة المشروع المعنونة "الاحتياجات المتوقعة لمشروعات البرنامج وعملياته" كمرجع، وهي الوثيقة التي أصبحت معروفة باسم "الوثيقة الزرقاء".

← مؤتمر التعهدات للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة

٦٧- مازال مؤتمر التعهدات لبرنامج الأغذية العالمي الذي تعهده الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة يعقد كل سنتين، حيث عقدت آخر دورة له في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، وذلك رغم النداءات العديدة من الجهات المانحة بوقف هذا المؤتمر. وكان هذا المؤتمر في يوم من الأيام وسيلة فعالة للوكالة الطوعية للحصول على معلومات بشأن الدعم المتوقع من الجهات المانحة، ولكن فائدته تراجعت إلى الحد الذي أصبحت أغلب الجهات المانحة لا تستخدمه للإعلان عن مساهماتها. فمؤتمر العام الماضي على سبيل المثال أسفر عن ٣٤١ مليون دولار كتعهدات نقدية وسلعية في فترة السنتين (٣٢٥ مليون دولار من الولايات المتحدة، و١٣ مليون دولار من بلجيكا، و٢,٣ مليون دولار من جمهورية الصين الشعبية، و٣٠٠ ٠٠٠ دولار من اليونان، و٥ ٠٠٠ دولار من غانا، و٣٨٤٧ دولاراً من اليمن). ويمكن قياس فائدته كمؤشر للتعهدات المتوقعة من أنه في منتصف فترة السنتين المعنية، تلقى البرنامج مساهمات بلغت في مجموعها ١,٥ مليار دولار، أي ما يقرب من خمسة أمثال ما أعلن عنه في هذا المؤتمر.

٦٨- ورغم التساؤل عن فائدة هذا المؤتمر، وتراجع اهتمام الجهات المانحة به، واصل انعقاده باعتباره إجراءً أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي، ومع استمرار انعقاد هذا المؤتمر، سيسعى البرنامج إلى جعله أكثر فائدة



وإنتاجا. وسوف يعمل البرنامج في هذا الصدد في تعاون وثيق مع جميع الأعضاء والجهات المانحة قبل انعقاد المؤتمر لتشجيعهم على استخدامه كمحفل للإعلان عن المستويات الإشارية لمساهماتهم لعدة سنوات.

← الاتفاقات الإطارية مع الجهات المانحة

٦٩- وأخيرا، فإن الكثير من الحكومات المانحة أبرمت بالفعل اتفاقيات سنوية مع البرنامج لتحديد شروط المستويات المتوقعة للتمويل وطرائقه. وطبقا لهذا التصور، ومع الاعتراف بأنه ليست كل الجهات المانحة قادرة على الالتزام بمستويات قاطعة للتمويل في وقت مبكرة من السنة المالية، فإن العديد من هذه الجهات ذكر أنه قد يستطيع الإعلان مبكرا عن الحد الأدنى للموارد المتوقعة بالنسبة لمختلف الفئات البرامجية.

← التوصيات

- (٧) ✎ إن اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة (التي أُجيزت في يونيو/حزيران ١٩٩٩) تتفق تماما مع رسالة البرنامج وعليه يمكن للجهات الموقعة على الاتفاقية الإشارة إلى تعهداتها بموجب الاتفاقية كأساس لتقديم تعهدات طويلة الأجل لدعمها في تقديم مساهمات للبرنامج.
- (٨) ✎ لا بد أن يزيد البرنامج من قدرته على مساعدة الجهات المانحة بتوفير المساعدات المطلوبة بمقتضى الاتفاقية، كحافز إضافي لتقديم مساهمات اتفاقية المعونة الغذائية من خلال البرنامج. وتشجيع المجلس الجهات المانحة على التحول نحو نظام للتعهدات الإشارية لعدة سنوات، يمكن أن يستخدم لأغراض التخطيط، مع عدم اعتباره التزاما قاطعا.
- (٩) ✎ المواد التي تسمح بربط تكاليف النقل والمساهمات في حساب الاستجابة العاجلة بتعهدات اتفاقية المعونة الغذائية، ينبغي أن تستخدم كنقاط بيع إضافية للجهات المانحة لكي توجه هذه الالتزامات من خلال البرنامج.
- (١٠) ✎ لا بد أن يستفيد البرنامج بصورة إيجابية من الفرص التي تتيحها تشكيلة الأغذية الواسعة وخيار الحصول على نقاط مقابل المساهمات النقدية المستخدمة في تسهيل المعاملات الثلاثية كوسيلة للدخول في ترتيبات خلاقية ومفيدة مع الجهات المانحة.
- (١١) ✎ لا بد أن يستخدم البرنامج الأموال المتاحة مقابل المساهمات بالعناصر الغذائية الدقيقة كوسيلة لدعم الأغذية في برامج، في الوقت الذي يجلب فيه المزيد من الموارد.
- (١٢) ✎ استخدام مشاورة البرنامج بشأن الموارد كمحفل لمناقشة الاحتياجات في المستقبل وتخطيط الموارد المتوقعة.
- (١٣) ✎ تنشيط مؤتمر التعهدات لجعله مفيدا ومنتجا بقدر الإمكان، كمحفل للإعلان عن المستويات الإشارية للتعهدات لعدة سنوات.
- (١٤) ✎ العمل من أجل التوصل إلى اتفاقية إطارية مع كل جهة من الجهات المانحة بشأن الموارد السنوية المتوقعة.



الاشتراطية

٧٠- إذا كان من حسن حظ البرنامج أنه يتعامل مع جهات مانحة بالغة السخاء، فإنه يعمل في نفس الوقت تحت ضغوط متزايدة من الشروط التي تفرضها هذه الجهات على مساهماتها. ويبين الجدول الوارد في المرفق ٢ إشارة إلى مدى اتساع هذا الشروط. وإذا كان أي شرط من هذه الشروط الإضافية يبدو - عند النظر إليه بمفرده - ليس بالعبء الكبير، فإن الشروط المتعددة تفرض في أغلب الأحيان في وقت واحد مما يجعل تنفيذ المساهمات أمرا صعبا ومكلفا بالنسبة للبرنامج. والأهم من ذلك، أن هذه الشروط تؤثر على كفاءة تقديم الخدمات إلى المستفيدين.

٧١- وللاشتراطية تأثير آخر، حيث أن المجلس التنفيذي وضع هيكلا لاستخدام الموارد الإنمائية، يشترط استخدام ٩٠ في المائة من هذه الموارد في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، على ألا يقل الجزء المستخدم في أقل البلدان نموا عن ٥٠ في المائة. ولا يزيد ما يستخدم من جميع الموارد للبلدان الواقعة خارج فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض/أقل البلدان نموا عن ١٠ في المائة. ولاشك أن الابتعاد عن المساهمات متعددة الأطراف حقا، بالإضافة إلى زيادة الاشتراطات المفروضة على الموارد، يضعان البرنامج أمام معضلة صعبة. وعلى الرغم من وجود سياسة واضحة للمجلس التنفيذي تنفذ بحذر فإن الجهات المانحة تختار في أغلب الأحيان لعدة أسباب تخصيص مواردها إلى أقل البلدان نموا أو بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، مما يقلل من مساهماتها الموحدة المتاحة متطلبات لتلبية المجلس. وهذا التخصيص المزدوج، يجلب المزيد من القيود على مرونة البرنامج ليصبح من الصعب عليه تلبية التزاماته البرامجية.

٧٢- يقر البرنامج بالظروف السياسية والتشريعية المعقدة التي تتحكم في تخصيص المساهمات من الحكومات المانحة. وليس من مصلحة المستفيدين رفض المساهمات رغم الكم الهائل من الشروط التي قد تصاحبها. ومع ذلك، فإن البرنامج يشعر أنه لم يقم بما يكفي لتوعية الجهات المانحة بتأثير بعض شروطها. ولذا فالمفروض على البرنامج أن يدعو بقوة إلى إلغاء أو تخفيض الشروط المفروضة على الاشتراكات، كلما أمكن ذلك.

التوصيات

١٥) سيقوم البرنامج باتخاذ الخطوات اللازمة بإبلاغ الجهات المانحة بتشعبات الشروط المبالغ فيها التي تفرضها الجهة المانحة، ويدعو بقوة إلى إلغائها أو تخفيضها، كلما كان ذلك مناسباً.

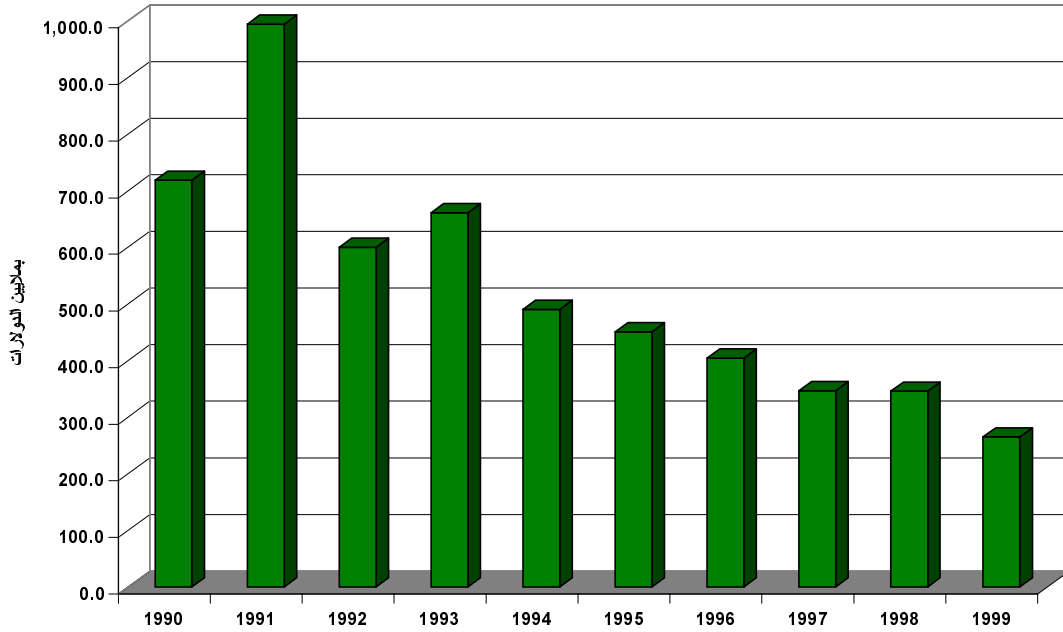
١٦) يحث البرنامج الجهات المانحة على التوقف عن التخصيص المزدوج لمساهماتها، بأن توكل إلى البرنامج تنفيذ النمط الذي يطالبه به المجلس التنفيذي عند تحديد التخصيص المناسب للمساهمات متعددة الأطراف وأن تمتنع عن وضع المزيد من الشروط على المساهمات من أجل الأنشطة الإنمائية.

التمويل من أجل التنمية

٧٣- بمرور السنين، تحول اهتمام البرنامج الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي من اتجاهه نحو التنمية أساسا إلى غلبته اتجاهه نحو الطوارئ. ويمثل الرسم البياني التالي اتجاه المساهمات في التنمية طوال السنوات العشرة الماضية.



المساهمات المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي من أجل التنمية
في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩



٧٤- في آخر عقد من القرن الماضي، وصلت موارد التنمية في البرنامج إلى مبلغ هائل هو ٩٩٤,٨ مليون دولار عام ١٩٩١، قبل أن تتراجع بسرعة إلى ٦٠٠,٣ مليون دولار عام ١٩٩٢. ثم استمر الهبوط منذ ذلك الحين، ولو بدرجة أبطأ حتى الآن حيث وصل مجموع تمويل المشروعات الإنمائية في البرنامج إلى ٢٦٨,٢ مليون دولار عام ١٩٩٩.

٧٥- وليس الانخفاض في الموارد المخصصة للتنمية وقفا على البرنامج وحده، ولكن نتائجه جد خطيرة. فأنشطة التنمية مثلا تلعب دورا مهما في التخفيف من وطأة الكوارث. وتتيح وسيلة للاستجابة العاجلة عند تقع حالة طوارئ في محيطها حيث أنها تتيح للبرنامج فرصة استئلاف الأغذية لمواجهة الطوارئ.

٧٦- وإذا كان تمويل مشروعات التنمية في البرنامج قد تراجع بمرور السنين، فإن البرنامج واصل في نفس الوقت الوفاء بالتزامه بإطعام أشد الناس فقرا، وإخراج بلدان أخرى من دائرة الاعتماد على الغير نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويتبين إخلاص البرنامج لهذه المبادئ من خطة تخصيصه لموارده، التي تعطي ٥٠ في المائة من هذه الموارد إلى أقل البلدان نموا، و ٩٠ في المائة منها إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فلا يتبقى أكثر من ١٠ في المائة من الموارد الكلية للبلدان التي تقع خارج هاتين الفئتين. كما تطلب الإخلاص لهذه المبادئ إغلاق مكاتب للبرنامج وسحب عملياته من ٢٠ بلدا خلال السنوات الخمس الماضية.

٧٧- وفي ضوء ذلك، من المهم أن تعترف الجهات المانحة بالتقدم الملموس الذي حققه البرنامج في إصلاح حافظته وأدائه منذ الاستعراض الثلاثي الذي أجراه في عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤. وكمثال على ذلك، فقد عمل البرنامج مع الجهات المانحة من أجل الخروج من دائرة الاعتماد على السلع ذات القيمة المرتفعة. وسمح التحسن المستمر في الأداء والكفاءة للبرنامج بأن يشحن كميات أكبر من السلع من أجل التنمية، في الوقت الذي واصلت فيه الموارد النقدية الفعلية المخصصة لهذا الفئة تراجعها.



- ٧٨- كما أخذ البرنامج بنصيحة الجهات المانحة والدول الأعضاء بقيامه باستعراض المعونة الغذائية والتنمية، وهو الاستعراض الذي يسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن السياسات والمبادئ التوجيهية البرمجية، بما يؤدي إلى ضمان تركيز مساعدات البرنامج وتكاملها واتجاهها نحو تحقيق نتائج محددة.
- ٧٩- وفوق كل هذه الالتزامات الكبيرة للغاية والأعمال التي اتخذت بالفعل، فقد حثت الجهات المانحة والدول الأعضاء البرنامج على أن يدرس عددا من الاقتراحات التي تهدف إلى زيادة مستوى التمويل للمحفظة الإنمائية.
- ٨٠- قام البرنامج بتفويض الميدان بالكثير من سلطة صنع القرار، وهو نفس ما فعلته الحكومات المانحة. وفي ضوء الحضور المتزايد لممثلي الجهات المانحة على مستوى الميدان، فمن المستحسن أن يشارك البرنامج النظراء المحليين للجهات المانحة والحكومات المتلقية مشاركة إيجابية في تصميم المشروعات وتقديرها وتقييمها. فهذه "الملكية" المبكرة، والمشاركة في أنشطة البرنامج يرجح أن تساعد في زيادة الدعم الذي تحصل عليه المشروعات.
- ٨١- إن الانخفاض في الموارد المخصصة للتنمية زاد من أهمية مساهمات الدول المتلقية للمساعدات. ومن الأمور التي تذكرها دائما أن البرنامج لا ينفذ مشروعات منفردا وإنما يعين الحكومات على تنفيذ مشروعاتها وتبعاً لذلك من المهم جدا أن تظهر الحكومات المتلقية التزامها ومشاركتها في البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، بأن تقدم المساهمة النقدية الحكومية النظيرة المناسبة في تكاليف تشغيل مشروعات البرنامج، وبأن تفي بنصيبها في تكاليف المشروعات.. وقد بدأ البرنامج من جانبه تحديد الالتزامات القائمة والدفعيات المستلمة وسيعى ليضمن أن الجهات المضيفة للمشروعات قد أوفت بتعهداتها كما سيولى المزيد من الاهتمام في تسليط الأضواء على المساهمات الكبرى التي تقدمها البلدان المتلقية من أجل نجاح تنفيذ مشروعات البرنامج وبرامجه وعملياته.
- ٨٢- ويضاف إلى ذلك، أن يطبق البرنامج ترتيبات لاقتسام التكاليف كلما كان ذلك مناسباً، في البلدان التي توشك على الاستغناء عن المعونة الغذائية من أجل التنمية.
- ٨٣- إذا كان البرنامج قد اتجه مؤخراً نحو نشاط أكبر في إجراء مشاورات مع الجهات المانحة حول تدبير الموارد لعمليات الإغاثة الكبيرة، فقد اقترح أن يستخدم البرنامج شكلاً مماثلاً لإجراء مشاورات مع الجهات المانحة بشأن احتياجات مشروعات التنمية.

← التوصيات

- ١٧) أن يزيد البرنامج ويكثف من جهوده لإشراك الجهات المانحة والحكومات المتلقية في تصميم المشروعات وتقديرها وتقييمها بشكل متناسق لضمان تحسين تدخلات البرنامج وفقاً لتوصيات سياسات "تحفيز التنمية".
- ١٨) أن تظهر الحكومات المتلقية المشاركة الكاملة في البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي، بأن تفي بالتزاماتها من المساهمة النقدية الحكومية النظيرة، وتسدّد نصيبها في تكاليف المشروعات.
- ١٩) أن يطبق البرنامج ترتيبات لاقتسام التكاليف كلما كان ذلك مناسباً، في البلدان التي توشك على الاستغناء عن المعونة الغذائية من أجل التنمية.
- ٢٠) إيلاء المزيد لإبراز دور الحكومات المتلقية اعترافاً بأهمية دورها في تنفيذ أنشطة البرنامج بنجاح.
- ٢١) استخدام إجراءات التشاور بشأن الموارد من أجل تحسين توعية الجهات المانحة ومشاركتها في مساندة احتياجات الأنشطة الإنمائية للبرنامج.



تمويل عمليات الطوارئ

٨٤- إن السرعة التي تضرب بها الكوارث ملايين البشر في مختلف أنحاء العالم تمثل تحدياً للبرنامج. وبما أن نهج التنسيق في تقديم الإغاثة العاجلة يعتبر أمراً حاسماً في إنقاذ حياة البشر فقد وضع البرنامج عدة وسائل للاستجابة الفورية عند وقوع الأزمات ويشمل ذلك الاقتراض من العمليات غير العاجلة، وتغيير اتجاه السلع المشحونة لجهة معينة، والتخطيط الاحترازي وتفويض السلطات للمديرين القطريين للتصرف في حدود ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمواجهة حالة الطوارئ.

٨٥- إن الاستفادة من تركيز أجهزة الإعلام يعتبر أمراً مهماً في حشد للأموال والأزمة في قمتها. كما ينبغي على البرنامج أن يضطلع بمسؤولية تسليط الضوء على العمليات الطارئة التي تعاني من عجز في التمويل. وعليه أي يبذل أقصى جهد ممكن في المناصرة واستقطاب الدعم، لا سيما في باستخدام الشبكة العالمية للفت النظر إلى ضحايا الأزمات القديمة التي حجب الأضواء عنها ووقوع أزمة جديدة أو أزمة أكثر قرباً. وقد تساهم الزيارات التي ينظمها البرنامج للجهات المانحة لعدد مختار من العمليات الطارئة في إيلاء المزيد من الاهتمام بهذه العمليات.

← مرحلتا وثائق عمليات الطوارئ

٨٦- سعياً منها لتعزيز حركة المساهمات تقترح الأمانة وضع وثائق عمليات الطوارئ في مرحلتين تقدم المرحلة الأولى خلال أيام قلائل من وقوع الكارثة وأن تقدم هذه الوثيقة معلومات أولية عن المستفيدين وكميات الأغذية المطلوبة واحتياجات التمويل للعملية ومن شأن هذه المرحلة الأولى إعانة الجهات المانحة على الشروع في إجراءات تقديم مساهماتها. وفي المرحلة الثانية ستقدم وثيقة أكثر شمولاً خلال ستة أسابيع من وقوع الكارثة بعد إجراء تقدير موسع للاحتياجات.

← حساب الاستجابة العاجلة

٨٧- إن الغرض من حساب الاستجابة العاجلة تزويد البرنامج بالمرونة اللازمة للاستجابة على وجه السرعة عند وقوع طوارئ من أجل الحصول على الأغذية والبنود غير الغذائية التي يحتاجها الأمر عاجلاً، في الوقت الذي يسعى فيه للحصول على مساهمات لمساندة هذه العملية في الأجل الطويل. ويقتصر استخدام حساب الاستجابة العاجلة على الأشهر الثلاثة الأولى من أي عملية طوارئ جديدة، أو في حالة عمليات الطوارئ الجارية وعمليات الإغاثة الممتدة يمكن استخدامه عند حدوث تغييرات مفاجئة في ظروف التشغيل.

٨٨- في الحالات التي تكون فيها حياة الأفراد مهددة يمكن استخدام حساب الاستجابة العاجلة بغض النظر عن إن كانت هنالك مساهمات منظورة في القريب العاجل. ولا ترد الأموال التي استخدمت إلى الحساب قبل توفير الأموال للوفاء بالاحتياجات التشغيلية الأساسية.

٨٩- إن حساب الاستجابة العاجلة صندوق متجدد يصل سقفه إلى ٣٥ مليون دولار ويمول من المساهمات المخصصة لهذا الغرض، ومن التأمينات المستردة والفائدة المكتسبة على المساهمات الثنائية، بشرط موافقة الجهة المانحة. وقد قرر المجلس التنفيذي في دورته الثالثة عام ١٩٩٩ ضمن دراسته لسياسات الموارد والتمويل طويل الأجل أنه يجوز لحساب الاستجابة العاجلة أن يتلقى الأرصدة التي لم يتم إنفاقها من المساهمات في العمليات التي انتهت أو تلك التي لم تعد بحاجة إلى موارد، بشرط موافقة الجهة المانحة أيضاً.



٩٠- إن إبراز مساهمات الجهات المانحة كان أحد نقاط الاهتمام الرئيسية في ندوة المشاورات التي صاحبت وضع هذه الاستراتيجية. وكانت هذه مسألة رئيسية فيما يتعلق باستخدام مساهمة الجهات المانحة في تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة. وبالتالي لا بد للعمليات القطرية أن تضمن إعطاء اهتمام خاص للاعتراف بمساهمات هذه الجهات المانحة في هذه الحالة.

٩١- والأموال التي تخصص من حساب الاستجابة العاجلة إلى عمليات بعينها، ينبغي أن تعود إلى هذا الحساب بمجرد توفير موارد لهذه العملية من مساهمات أخرى. وفي حالة أي عملية ينقصها التمويل، تصبح مخصصات حساب الاستجابة العاجلة نهائية ولا ترد مرة أخرى. وقد أجمعت الجهات المانحة عن تخصيص مساهماتها لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة لعدد من الأسباب المختلفة، الأمر الذي أدى إلى الانخفاض المستمر في أرصدة هذا الحساب مرور السنين (انظر الجدول ٢). وحدثت زيادة لم تتكرر في موارد الحساب في عام ١٩٩٩ بسبب قرار إحدى الجهات المانحة بتخصيص ٦ ملايين دولار من الوفورات لهذا الحساب.

استخدام حساب الاستجابة العاجلة في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ (بملايين الدولارات)

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٠,٢	١٦,٣	١٧,٣	١١,٥		رصيد أول المدة
٢٣,٩	١٥,٩	١٧,٥	١٩,٣	١٩,٦	المساهمات الجديدة
١٧,١	٣٠,٦	١٩,٣	١٩,١	٩,٩	المخصصات
٥,٦	٨,١	٠,٨	٥,٦	٠,٤	أموال متجددة
٢٢,٦	١٠,٢	١٦,٣	١٧,٣	١١,٥	رصيد آخر السنة

٩٢- وقد استخدم حساب الاستجابة العاجلة في عام ١٩٩٨ للإسراع في استهلاك ٣٦ عملية طوارئ بقيمة إجمالية قدرها ٣٠,٦ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٩، بدئ في تنفيذ ٢٢ عملية طوارئ من حساب الاستجابة العاجلة بقيمة ١٧,١ مليون دولار. وقد زادت قدرة البرنامج التشغيلية على الاستجابة العاجلة زيادة هائلة بفضل هذه الآلية.

← عملية النداءات الموحدة

٩٣- مع تطبيق الإصلاح في الأمم المتحدة الذي قدمه الأمين العام، وإنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والزيادة الهائلة في عمليات الطوارئ المعقدة برزت عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة كوسيلة مهمة للتنسيق وأداة للتمويل. وتوفر آلية للتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المتلقية للمساعدات وحركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية وأسرة الجهات المانحة.

٩٤- شارك البرنامج في الاجتماع الذي انعقد مؤخرا للجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات في روما في ٥/٤/٢٠٠٠، وأكد على أهمية عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة. ولقد أقر المشاركون بأهمية هذه العملية بوصفها أداة للاستجابة الفعالة والإستراتيجية في حالات الطوارئ الإنسانية وبوصفها أداة لحشد الموارد. ولقد اقترح أثناء المعتكف الذي عقد لموظفي الوكالات والجهات المانحة عدد من الإصلاحات على عملية النداءات الموحدة تشمل المزيد من التركيز على



الإستراتيجية، والتشاور مع الجهات المانحة وغيرهم من الشركاء، والرصد والتقييم الجاريين، والاستمرار في حملات التوعية واستقطاب الدعم، إلى جانب توسيع التفاعل بين لجنة التنسيق للعمل الإنساني ومقر الأمم المتحدة.

٩٥- شارك البرنامج بنشاط في المراجعة الجارية لعملية النداءات الموحدة، وفي حلقات العمل والندوات وفي اللجنة الفرعية للجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات والتدريب الذي قام به الأمم المتحدة للأفرقة القطرية المعنية بعملية النداءات.

٩٦- وحرصا من البرنامج على تقديم شكل واضح من الإبلاغ للجهات المانحة عن المركز المالي لعمليات البرنامج التي تدخل ضمن إطار نداء موحد تقرر إصدار تقرير شهري موحد بالموارد التي تلقاها مقابل كل نداء موحد. وسيتم ذلك البرنامج والجهات المانحة على حد سواء من رصد موقف التمويل لكل العمليات تحت النداء الموحد وتسليط الضوء على الدعم الذي تقدمه مختلف الجهات المانحة.

← التوصيات

٢٢) على البرنامج تنفيذ وثيقة عمليات الطوارئ ذات المرحلتين بترجي جلب موارد لعمليات الطوارئ الجديدة على الفور بتقديم معلومات أولية لأيام قلائل من وقوع الكارثة.

٢٣) ينبغي بذل الجهد بجلب الانتباه لعمليات الطوارئ المنسية عن طريق عمليات الدعوة لاستقطاب الدعم عبر شبكة الانترنت بالزيارات الميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي لأماكن هذه العمليات.

٢٤) لا بد أن يتابع البرنامج بحماس تنفيذ المواد التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته الثالثة لعام ١٩٩٩ بتحويل الأرصدة التي لم يتم إنفاقها من المساهمات (بموافقة الجهة المانحة) من العمليات المنتهية أو تلك التي لم تعد بحاجة إلى موارد.

٢٥) تشجيع الجهات المانحة على النظر لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة كمسألة لها أولويتها، والاتفاق على استخدام مساهماتها في عمليات الطوارئ وفي عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش لهذا الغرض

٢٦) إزاء ضرورة توضيح الرؤية أمام الجهات المانحة، ينبغي إعطاء اهتمام خاص من جانب المكاتب القطرية المعنية لمتابعة مساهمات هذه الجهات التي تستخدم في تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة.

٢٧) ينبغي إيفاد بعثات تقدير مشتركة بمشاركة الجهات المانحة لبعض العمليات المختارة في إطار النداءات الموحدة. كما ينبغي دعوة ممثلي الجهات المانحة للمشاركة في التقييم المرحلي لعملية النداءات الموحدة.

٢٨) على برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة إكمال إطلاق النداءات الموحدة الذي يتم في جنيف باستضافة اجتماع لاحق في روما يسلط الضوء على احتياجات كل من البرنامج والمنظمة في إطار النداء. ويمكن عقد لقاء مماثل في روما لممثلي الجهات المانحة في روما عند صدور تقرير التقييم المرحلي للنداء في شهر يوليو/تموز.



مشاركات القطاع الخاص

٩٧- بما أن عمل البرنامج قد صار معروفاً أكثر لدى الأفراد والجمعيات والشركات الخاصة صارت هذه الجهات تتسأل عن الطريقة التي يمكن أن تساهم بها في تقديم الغذاء للجوعى. ويسعى البرنامج في جهده لدى القطاع الخاص في استغلال هذا الاهتمام وإتاحة الفرصة للناس لإظهار دعمهم بشكل ملموس. إن اشتراك البرنامج في حملات التوعية واستقطاب الدعم من القطاع الخاص يساهم في إنشاء قطاع من المواطنين والجماعات التي تدعم جهوده وجهود حكوماتهم في محاربة الجوع.

٩٨- إن رسالة البرنامج المتمثلة في تقديم الغذاء للجوعى في الأوقات الحرجة من حياتهم، والأسلوب الشبيه بنهج الأعمال الذي نتبعه في تقديم الخدمات، هما عاملان تقدرهما عقلية القطاع الخاص. كما أن قيادة البرنامج لعملية إصلاح ذاته، بخلق منظمة محدودة العدد وتتسم بالكفاءة والمرونة والفعالية التكاليفية، أمر له صداه بين رجال الأعمال. ثم أن البرنامج باعتباره منظمة تمول تماماً بصورة طوعية، وبالتالي لا بد أن يظهر كفاءته لكي يحصل على الدعم، تجد أذانا صاغية عند المؤسسات الفردية التي لا بد أن تواجه اختبارات السوق في كل يوم من أيام حياتها. ولاشك أن ذراع البرنامج التي تطول العالم، وحياده، وقابليته للمساءلة، كلها مزايا إضافية في سوق القطاع الخاص.

٩٩- وإذا لم يكن لنا أن نتوقع أن يحل هذا النمط من التمويل محل المساهمات السخية والكبيرة من الحكومات المانحة، فإنه مهم لاستقطاب محلياً للمعونة الغذائية في البلدان المانحة. وإنه يمكن أن يمثل مساهمات لها أهميتها الإستراتيجية. وكمثال، فبإمكان المؤسسات الخاصة أن تدعم مشروعاً إيمانياً بعينه، أو أن تقوم شركات بتقديم موارد تحتاجها إحدى عمليات الطوارئ. وفي معظم الحالات يقدم الأفراد والجمعيات مساهماتهم نقداً.

١٠٠- كما أن المشاركة مع القطاع الخاص قد تعطي الفرصة للدخول إلى شبكة اتصالات بالإعلان عن البرنامج، وهو ما سيساعد البرنامج على زيادة انتشار اسمه وإقامة شبكة من المساندة الشعبية في البلدان المانحة.

١٠١- إن قدرة البرنامج على النجاح في هذا المجال لا يحدها إلا الموارد التي يقرر البرنامج تخصيصها لهذا المحاولة. فطبقاً للهيكل التنظيمي الحالي، فإن جمع الأموال من القطاع الخاص هو إحدى مسؤوليات الرؤساء المسؤولين عن حشد الموارد؛ ولكن تقع تحت مسؤولية كل رئيس من هؤلاء الرؤساء مجموعة من الحافظات المتشابهة للجهات المانحة.

١٠٢- إن ميدان جمع الأموال من القطاع الخاص يحتاج إلى خبرات دقيقة للغاية. ولكي يستطيع البرنامج تعظيم جهوده في هذا المضمار، لا بد من تعيين موظف إضافي وخلق قدرة وخبرة داخلية في هذا المجال المتخصص من مجالات التمويل. وينبغي أن يكون هذا الموظف المختص في استقطاب الأموال من القطاع الخاص تابعاً مباشرة لمسؤولية مدير قسم الموارد والعلاقات الخارجية.

١٠٣- وينبغي أن يكون وضع مبادئ توجيهية هو أول مهمة يطلب من هذا الموظف القيام بها. وعلى المجلس التنفيذي مراجعة هذه المبادئ لوضع موجبات لجهود البرنامج المستقبلية بشأن استقطاب الدعم من القطاع الخاص. ويمكن الاستفادة من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بهذا الصدد التي يجري إعدادها الآن. كما ينبغي بذل الجهد للحفاظ على معدل المصروفات الإدارية المنخفض الذي يجعل البرنامج جذاباً للقطاع الخاص. ولقد شرع في إعداد دراسة لمقارنة التكاليف بالفوائد لتحديد مدى فعالية هذه المبادرة (انظر الملحق السابع، تلمح الدراسة إلى احتمال مضاعفة الفائدة المرجوة بتعيين موظف مختص). ولمواصلة الفوائد الناجمة ينبغي تقييم التكاليف مقارنة بالفوائد بعد مضي ثلاث سنوات فإن لم يظهر التقييم فوائد ملموسة يمكن إعادة النظر في الوظيفة.



← المحاذير

- ١٠٤- لقد اتخذت بعض الخطوات ويجب أن يتواصل هذا الجهد للحفاظ على الطبيعة متعددة الأطراف للبرنامج وللحفاظ على سمعته الطيبة واسمه عند التعاون مع القطاع الخاص.
- ١٠٥- سيقع تحر واسع ودقيق عن كل شريك محتمل قبل الدخول معه في أية علاقة تعاون.
- ١٠٦- ينبغي أن تتمسك خطابات قبول المساهمة بعملية العطاءات الدولية الشفافة للبرنامج عندما يكون هنالك احتمال لتضارب في المصالح.
- ١٠٧- يجب أن تكون سياسة البرنامج فيما يتعلق بقبول المساهمات العينية محددة بوضوح لجميع الجهات المانحة المحتملة، أي أن تكون مضمنة في قائمة الأغذية في البرنامج وأن تخضع جميع المساهمات العينية لاختبارات القبول الثقافي، والجودة، والقيمة الغذائية، وسهولة النقل، وأن تحتفظ بجودتها في البيئات الصعبة، وأن يكون لها تاريخ صلاحية مناسب. وينبغي أن تكون مصحوبة بمبالغ نقدية مناسبة لتغطية مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف. وفي بعض الحالات الاستثنائية يجوز للمدير التنفيذي أن يعفي الجهة من هذا الشرط عندما يتبين أن ثمة مصلحة في ذلك وفي المساهمة فائدة قيمة للمستفيدين من عمل البرنامج.
- ١٠٨- ومن أهم عوامل نجاح البرنامج، عمله بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية الخاصة حيث أن البرنامج لا يود أن ينافس شركائه في هذا المجال، ولذا فقد

← أهداف مشاركة القطاع الخاص

- ١٠٩- في عام ١٩٩٧، تلقى البرنامج ٢,٤ مليون دولار دعماً من أفراد وشركات وغيرهما. وزاد هذا المبلغ قليلاً في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٢,٧ مليون دولار. وهدف هذا البرنامج هو إحداث زيادة ملموسة في تمويل القطاع الخاص خلال السنوات الخمس المقبلة بما لا يقل عن ٥ ملايين دولار سنوياً. وسوف يتحقق ذلك بالطرق التالية:
- ١١٠- إنشاء جمعيات لأصدقاء البرنامج: أنشئت هذه الجمعيات التي لا تسعى إلى تحقيق ربح في الولايات المتحدة واليابان بهدف إثارة الوعي، وبناء دعم جماهيري، وجمع الأموال للبرنامج. وينبغي استكشاف إمكانية التوسع في هذه الأنشطة في بلدان أخرى، وإجراء مثل هذا التوسع كلما كان ذلك مناسباً. أما الجمعيات القائمة فينبغي تعزيزها وتوسيع نطاقها.
- ١١١- مجموعات الاهتمامات الخاصة: أقام البرنامج شركات مع مجموعات الاهتمامات الخاصة التي تود مساندة عملنا من خلال جمع الأموال وتقديم هبات عينية. ومثال ذلك المجموعة المتحدة للشباب الكوري في الولايات المتحدة الأمريكية الذين يقومون بجمع الأموال لدعم عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومجموعة الأمريكيين من أصل إثيوبي الذين يعملون لجمع الموارد دعماً لأنشطة البرنامج في بلدهم الأصلي. وينبغي تشجيع الاستمرار في مثل هذه الشركات.
- ١١٢- شبكة الانترنت وآخر التقنيات: أقام البرنامج شراكة مع موقع مكافحة الجوع، وهو موقع على شبكة الانترنت يهدف إلى زيادة معرفة الناس بمشكلة الجوع، مع السعي للحصول على التزامات من جانبهم بدعم الحلول المبتكرة لهذه المأساة العالمية. وفي نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، كان هذا الموقع قد جمع أكثر من ثلاثة ملايين دولار للبرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي منذ أن ظهر على شبكة الانترنت في يونيو/حزيران ١٩٩٩، حيث تم الاطلاع عليه أكثر من ٧٠ مليون مرة. كما شارك البرنامج في موقع للتسويق هو Ebates.com، وهي إحدى شركات شبكة




الانترنت التي تقدم هبة إلى البرنامج كلما انضم إليها عضو جديد. وهناك عدة فرص أخرى للمشاركة في هذا المجال، وينبغي أن يظل البرنامج متصدرا لهذه الفرص الجديدة.


١١٣- **المؤسسات الخاصة والعامة:** وتطرح هذه المؤسسات وسيلة ممكنة لدعم البرامج، إذ أنها تميل إلى تقديم مساهمات في مشروعات صغيرة، كما أنها تعتبر شريكا مثاليا للأنشطة الإنمائية في البرنامج. وقد تم تدريب أحد موظفي البرنامج على كتابة المقترحات التي ترسل إلى هذه المؤسسات، وهو يسعى الآن بصورة إيجابية للحصول على منح من هذه المؤسسات.

١١٤- **الدخول في شراكات تسويقية مع الشركات:** يدرس البرنامج الآن الفرص المتاحة لأن تقوم الشركات بالالتزام بتقديم الدعم إلى البرنامج مقابل الارتباط بالبرنامج في الإعلان وغيره من الأنشطة التسويقية. وهذا النوع من الشراكة هو نمط يعد بإيرادات كبيرة، وسيواصل البرنامج عمله في هذا الاتجاه.

١١٥- **هبات عينية من القطاع الخاص:** تمثل الهبات من الأغذية والمواد غير الغذائية التي تقدمها المؤسسات الداعمة، وسيلة مفيدة للغاية يحصل بها البرنامج على دعم إضافي. وقد ظهر هذا النمط من المشاركة بالفعل في حالة الإعصار ميتش وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وثبتت فائدته الكبيرة للبرنامج وللمؤسسات المساهمة على السواء. ويصر البرنامج على أن تكون الهبات العينية مصحوبة بمبالغ نقدية مناسبة لتغطية مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف.

← التوصيات

٢٩)  تؤكد الجهات المانحة والدول الأعضاء من جديد على التوصية بمواصلة العمل بسياسة استرداد التكاليف كاملة بالنسبة لجميع الجهات المانحة. ولوحظ أن السلطة المخولة للمدير التنفيذي بالتنازل، يجوز استخدامها استثناء بالنسبة للمساهمات التي تعتبر في مصلحة البرنامج ولا بد من تقديم تقرير سنوي عن استخدام هذه السلطة إلى المجلس التنفيذي.

٣٠)  من المستحسن لتحقيق أقصى فائدة ممكنة للبرنامج من القطاع الخاص، سواء من حيث الموارد أو الوعي العام، الإسراع بتعيين موظف مختص في جمع الأموال من القطاع الخاص. وينبغي أن يكون وضع مبادئ توجيهية هو أول مهمة يطلب من هذا الموظف القيام بها. وعلى المجلس التنفيذي مراجعة هذه المبادئ لوضع موجهات لجهود البرنامج المستقبلية بشأن استقطاب الدعم من القطاع الخاص. وستضع فائدة هذه الوظيفة مقارنة بتكلفتها بعد مضي ثلاث سنوات.



سادسا: الخلاصة

- ١١٦- وفي نهاية الأمر، فإن الموارد التي يتلقاها برنامج الأغذية العالمي هي مقياس لقيمة الخدمات التي يقدمها للجهات المانحة له، والأهم من ذلك، إلى المستفيدين منه.
- ١١٧- تستكشف هذه الاستراتيجية عددا من المجالات التي يمكن تحسينها في البرنامج، وتبني الطريق أمام الجهات المانحة لنا، وتوصي بالتغييرات اللازمة لتحقيق هذه التحسينات.
- ١١٨- وتقدم أهدافا متواضعة نسبيا، ولكنها أساسية للبرنامج لتنفيذ وعده باستخدام الموارد الموضوعة بين يديه بأفضل ما يكون. إن الأهداف الواردة في هذه الإستراتيجية التي تتمثل في الآتي: زيادة المساهمات متعددة الأطراف، التقليل من الاشتراطية، زيادة الموارد من أجل التنمية، والتسريع بالمساهمات في حالات الطوارئ، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص تقوم جميعها على تعزيز العلاقة الممتازة بين البرنامج والجهات المانحة الحالية ومحاولة الوصول إلى جهات داعمة جديدة.
- ١١٩- إن التدابير التي اقترحت لتحقيق هذه الأهداف ليست ثورية. فهي تنطلق من الإستراتيجيات القائمة في البرنامج، مثل الاتفاقات الإطارية مع الجهات المانحة، وتسعى لإيجاد فرصا جديدة، مثل إمكانية التنبؤ بالموارد التي تتيحها الاتفاقية الجديدة للمعونة الغذائية.
- ١٢٠- البرنامج محظوظ بما لديه من موظفين مخلصين، ومجتمع من المانحين ملتزم بالتطلع إلى عالم خال من الجوع. ولا شك أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيسير بنا قدما نحو تحقيق هذه الرؤية المشتركة.



الملحق الأول

رابعاً: إستراتيجيات الموارد في الوكالات الشقيقة

- ١- بناء على طلب الأعضاء، أجرى البرنامج مسحا لعمليات ونتائج إستراتيجيات حشد الموارد الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة التي تمول طوعياً. وقد انتهى العديد من هذه الوكالات، مثل منظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من استعراض ووضع إستراتيجيات تمويلها، وفيما يلي ملخص للعديد من النتائج التي توصلت إليها.
- ٢- ورغم أن هذه المعلومات مفيدة، فمن المهم ملاحظة أن البرنامج هو منظمة ذات نمط مختلف للغاية، سواء في هيكله أو تمويله. وكما هو الحال في كثير من الأمور، فإن على البرنامج أن يجد طريقه الخاص به.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

- ٣- وضعت منظمة اليونيسيف إستراتيجيتها لحشد الموارد على أساس سلسلة من المشاورات الداخلية، بالإضافة إلى بعض المناقشات غير الرسمية مع الجهات المانحة والدول الأعضاء. وقد وافق المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسيف على هذه الإستراتيجية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ (الوثيقة E/ICEF/1999/5).

نوافذ التمويل

- ٤- ترسى الخطة متوسطة الأجل (١٩٩٨ - ٢٠٠١) الإطار الإستراتيجي القائم على النتائج لمنظمة اليونيسيف، بما في ذلك الأهداف البرمجية، والخطة المالية، والرقم المستهدف للتمويل. وقد وضع رقم طموح للتمويل في عام ٢٠٠٥، هو ١,٥ مليار دولار. ويحتاج الوصول إلى هذا الهدف إلى زيادة الدخل سنوياً بنسبة ٧ في المائة.
- ٥- ظلت المساهمات الأساسية عند نفس مستواها تقريباً منذ عام ١٩٩٠ (٥٣٣ مليون دولار سنوياً). وانخفضت الموارد الأساسية الآتية من الحكومات من ٧٣ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٧، أما الثلث الثالث من موارد المنظمة فيأتي من اللجان الوطنية لمنظمة اليونيسيف. وتركز إستراتيجية اليونيسيف على ضرورة زيادة الدعم من الجهتين، مع زيادة ضمان هذا الدعم وإمكانية التنبؤ به. ويعتبر النهوض بدور اللجان الوطنية عنصراً أساسياً في هذه الإستراتيجية.
- ٦- وتراوحت الأموال التكميلية العادية (التي تعرفها منظمة اليونيسيف بأنها مساهمات خاصة مخصصة لمشروعات خاصة في بلدان بعينها) تراوحت شديداً من ١٦٥ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٣١١ مليون دولار عام ١٩٩٥ ثم إلى ٢٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٧. وسعى وراء زيادة التمويل لهذا الغرض، تتوى منظمة اليونيسيف تركيز جهودها على نهج موضوعية مثل عمالة الأطفال، والألغام الأرضية، وتعليم البنات. وسوف تتوقف اليونيسيف عن إرسال تقارير فردية إلى الجهات المتبرعة، لصالح زيادة جودة التقارير السنوية عن سير المشروعات بحسب القطاعات في البلاد.
- ٧- انخفض الدخل الكلي لعمليات الطوارئ الذي تحصل عليه منظمة اليونيسيف خلال السنوات الخمس الماضية. وسعى وراء تغيير هذا المسار، ستحاول منظمة اليونيسيف إبرام اتفاقيات إطارية مع الجهات المانحة. كما ستطلب المنظمة من الجهات المانحة إبلاغها في وقت مبكرة بمؤشرات مستوى الدعم الذي ستقدمه عندما تتلقى نداءات مكتسب تنسيق المساعدات الإنسانية.



اقتسام الأعباء

٨- يحظى اقتسام الأعباء باهتمام أساسي من منظمة اليونسيف، ففي عام ١٩٩٧ جاء ٦٥ في المائة من موارد المنظمة من ٥ حكومات، و ٨٧ في المائة من الموارد كان منحة من ١٠ حكومات.

القطاع الخاص

٩- تضاعف دعم القطاع الخاص ثلاث مرات في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٧، بينما زادت مساهمات الحكومات بأقل من النصف خلال نفس الفترة. فالجزء الأكبر من الدعم يأتي من بيع بطاقات التهنئة والمنتجات. وتسعى الاستراتيجية إلى توسيع هذه الأنشطة بإنشاء فرع جديد في قسم القطاع الخاص، يركز على جمع الأموال من المؤسسات في بلدان مختارة. ومع حصول منظمة اليونسيف على ٦,٨ مليون دولار من مؤسسة تيرنر في عام ١٩٩٨، أصبح هناك تركيز جديد على جمع الأموال من المؤسسات.

مؤتمر التعهدات

١٠- تعزز هذه الاستراتيجية الدور المحوري للمؤتمر السنوي للتعهدات. وتدعينا لهذا الهدف، ستجرى مشاورات منتظمة مع الحكومات المانحة من أجل زيادة الموارد الأساسية. وستوضع استراتيجية خاصة لكل بلد من البلدان المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى المكاتب القطرية مناقشات سنوية مع نظرائها المحليين المانحين.

إمكانية التنبؤ بالمساهمات

١١- تسعى منظمة اليونسيف إلى تحقيق قدر أكبر من إمكانية التنبؤ بالالتزامات، عن طريق الالتزامات لعدة سنوات. فالمنظمة تطلب الآن من الجهات المانحة أن تعلن عن مساهماتها في دورة يناير/كانون الثاني للمجلس التنفيذي. وفي نفس الوقت، سيطلب من هذه الجهات تقديم مؤشر على مساهماتها التي تتوى تقديمها خلال فترة السنتين. وستطلب المنظمة تسديد هذه المساهمات كاملة في بداية السنة، أو على الأقل أن تعلن الجهات المانحة الجدول الزمني الذي تتوى التسديد على أساسه أثناء السنة في نفس هذا الوقت. وسوف تقدم الأمانة إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن المدفوعات التي تلقتها مقارنة بالجدول الزمني المقررة لهذه المدفوعات

تخصيص الموارد

١٢- تحث منظمة اليونسيف الجهات المانحة على أن تمنح المنظمة أكبر قدر من المرونة. وتقترح الاستراتيجية مطالبة الجهات المانحة بأن تترك ٢٠ في المائة من مساهماتها دون أي تخصيص.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٣- بعد إجازة الميزانية الموحدة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أجرت المفوضية سلسلة من المشاورات غير الرسمية مع لجنتها التنفيذية بشأن استراتيجيات تمويل الميزانية. ومن بين المقترحات التي نظر فيها إصدار ميزانية موحدة، وفرض رسم بنسبة ٧ في المائة للمصروفات العامة على المساهمات المخصصة، وتعزيز أهمية مؤتمر التعهدات، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، وفرض قيود على تخصيص المساهمات. وفيما يلي بيان بهذه المقترحات.



١٤- نظرت اللجنة التنفيذية للمفوضية في عدد من المبادئ الموجهة لتمويل الميزانية الموحدة للمفوضية بدلا عن تدابير تفصيلية لزيادة الدعم. وتبين هذه المبادئ الموجهة طبيعة الطوعية في تمويل المنظمة وتؤكد على "إصرار الجهات المانحة على بعض الأولويات العامة في دعمهم لأنشطة المفوضية". وتؤكد على أهمية الطبيعة متعددة الأطراف للمنظمة وعلى أهمية إمكانية التنبؤ بالموارد والمرونة في استخدام الأموال. وتقر بالإضافة إلى ذلك ضرورة التوزيع العادل للأموال بين المقر والعمليات في الميدان.

الميزانية الموحدة

١٥- عرضت أول ميزانية موحدة للسنة المالية ٢٠٠٠ بقيمة إجمالية قدرها ٩٣٣,٥ مليون دولار. وتقدم الميزانيات بشكل موحد، وتغطي جميع الأنشطة المتوقعة في السنة القادمة. وبالإضافة إلى الميزانية الموحدة، سيكون هناك نداء عالمي، وتقرير عالمي عن سنة ٢٠٠٠. والمفروض أن يحل التقرير العالمي محل التقارير التي كانت تقدم إلى الجهات المانحة بناء على طلبها.

١٦- وتمثل الميزانية البرامجية التكميلية للمفوضية تمويلا إضافيا مقداره ٣١,٧ مليون دولار. وتعرف البرامج التكميلية بأنها الأنشطة التي تظهر بعد إجازة الميزانية البرامجية السنوية، وقبل اعتماد الميزانية البرامجية السنوية التالية. وتمول البرامج التكميلية بمساهمات مخصصة لهذا الغرض بعينه.

١٧- ورصدت الميزانية للاحتياطي التشغيلي للمفوضية مبلغ ٨٢,١ مليون دولار، أي ١٠ في المائة من الميزانية البرامجية السنوية.

١٨- وتوفرت تكاليف الدعم في المقر للبرامج الخاصة من خلال رسم إداري على هذه الفئة من البرامج منذ عام ١٩٩٠. فالميزانية الموحدة تقترح نسبة قدرها ٧ في المائة كرسوم يفرض على جميع المساهمات المخصصة لتمويل مقر المفوضية، والعمليات الدولية التي لم يخصص لها مساهمات معينة.

مؤتمر التعهدات

١٩- منذ عام ١٩٦١، عقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مؤتمرات سنوية للتعهدات، وتؤكد استراتيجية حشد الموارد أهمية مؤتمر التعهدات، وتقترح استمرارها مع الإجراءات التالية لتعزيزها:

- ◀ عقد مشاورات مبدئية بشأن الميزانية في شهر إبريل/نيسان مايو/أيار من كل عام.
- ◀ إعطاء معلومات مسبقة عن مؤتمر التعهدات أثناء الاجتماع الذي يعقد في أعقاب الجلسة السنوية العامة للجنة التنفيذية التي تتم فيها الموافقة على الميزانية البرامجية السنوية للمفوضية.
- ◀ عقد مؤتمر التعهدات في شهر ديسمبر/كانون الأول في نفس الوقت الذي يصدر فيه النداء العالمي قبيل بداية السنة التقييمية. ولقد أسفر هذا المؤتمر عن نتائج إيجابية حيث زادت العديد من الجهات المانحة مساهماتها. وثمة مناقشات تجري الآن بغرض نقل مؤتمر التعهدات من نيويورك إلى جنيف.

تخصيص المساهمات

٢٠- يعتبر تخصيص المساهمات مسألة مهمة بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي، حيث أن ٧٥ في المائة من التمويل الكلي لهذه المنظمة مخصص لأغراض مختلفة، بل



إن هذه النسبة في تزايد مستمر. ففي فئة البرامج الخاصة، كانت المساهمات المخصصة تمثل ٣٨ في المائة من جميع الأموال المتاحة في عام ١٩٩٦. وزادت هذه النسبة إلى أكثر من ٦٠ في المائة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. بل إن بعض البرامج تستأثر بنسبة مئوية أعلى من ذلك من المساهمات المخصصة، ففي عام ١٩٩٨ وفي ميانمار وبنغلاديش تم تخصيص ٧٧ في المائة من المساهمات، بينما بلغ مجموع هذا النمط من المساهمات بالنسبة ليوغوسلافيا ورواندا ٧٢ في المائة و ٦٧ في المائة على التوالي. أما تخصيص المساهمات للبرنامج العام، الذي يمول أساساً من مؤتمر التعهدات، فيتراوح بين ٣ في المائة و ٥ في المائة.

٢١- تقترح المبادئ المطبقة في تمويل الميزانية الموحدة للمفوضية ضرورة مراعاة المرونة اللازمة في استخدام الأموال وتخصيص المساهمات وتعزز بـ "رغبة الجهات المانحة في تجنب تخصيص الموارد بشكل يقل عن مستوى البلد أو التركيز على العمليات البارزة فقط أو وضع شروط تتباين مع دورة الميزانية والبرامج".

توسيع قاعدة الجهات المانحة

٢٢- يتم تمويل المفوضية بنسبة ٩٨ في المائة من أموال طوعية، حيث تتلقى تمويلاً من الأمم المتحدة لتغطية ٢٠٠ وظيفة من وظائف دعم البرامج والإدارة فقط. أما قاعدة الجهات المانحة فهي قاعدة ضيقة، حيث أن ١٥ حكومة تساهم بنسبة ٩٥ في المائة من تمويل المفوضية، في الوقت الذي يأتي الجزء الأكبر من هذا التمويل من عشر جهات مانحة فقط.

٢٣- وتوسى المفوضية إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة بالحصول على دعم من الحكومات المانحة غير التقليدية (منطقة الخليج وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال). أما التمويل من أفراد القطاع الخاص فلا يحظى بالأولوية، وإن كانت المفوضية تحصل على دعم من جماعات "الأصدقاء" في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، وأستراليا، واليابان. ومن بين أولويات المفوضية الآن، التوسع في الدعم الذي تحصل عليه من الشركات ومن القطاع المدني، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى نجاحها مؤخراً في هذا النوع من جمع الأموال مساندة لعملياتها في كوسوفو وتيمور الشرقية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٤- وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بمقتضى قراره ٢٤/٩٨ على ضرورة وضع استراتيجية لتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بهدف مساعدة هذا الصندوق في الوصول بموارده إلى الرقم المستهدف وهو ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. كما ووفق على أن يعد الصندوق إطاراً للتمويل لعدة سنوات "يجمع بين الأهداف، والموارد، والميزانية، والنتائج، وبين هدف زيادة الموارد الأساسية". وحددت الوثيقة DP/FPA/1998/CRP.2A أهداف التمويل في المستقبل كما يلي:

◀ ضمان إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية، وكفايتها، ونموها بصورة مستقرة.

◀ استكمال الموارد الأساسية بتمويل غير أساسي.

◀ توسيع قاعدة الجهات المانحة.

◀ زيادة كمية الموارد التي تساهم بها بلدان البرامج.



٢٥- وسعيًا وراء تحقيق هذه الأهداف، سيحث صندوق الأمم المتحدة للسكان الجهات المانحة على الإعلان عن التزاماتها المالية لمدة ثلاث سنوات، مع إقراره بأن ذلك لن يحدث من جانب جميع الجهات المانحة. كما طلب الصندوق من هذه الجهات الإعلان عن الجداول الزمنية لمدفوعاتها في السنة الجارية، مع تشجيعها على تسديد هذه المدفوعات في وقت مبكر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦- استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية تمويل مستمرة في عام ١٩٩٨ وفقاً للقرار ١/٩٩ والقرار ٢٣/٩٩ الذين أنشئ بموجبهما إطار للتمويل متعدد السنوات. وقد تم تشكيل فريق عمل مفتوح العضوية أوكلت إليه مهمة استعراض الآليات التي تزيد من إمكانية التنبؤ بالتمويل، وجعله أكثر ضماناً واستمرارية، في ضوء الانخفاض الشديد في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي في دورات تمويله السابقة. وكان الرقم المستهدف للتمويل هو ١,١ مليار دولار سنوياً، مع التدرج بنمو الموارد إلى أن تصل إلى هذا الرقم. وأقر البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضرورة تضيق بؤرة الأنشطة حتى يمكن حشد الموارد الأساسية في المستقبل.

التنبؤ بالموارد

٢٧- ولزيادة إمكانية التنبؤ بالموارد تم وضع إطار للتمويل لعدة سنوات، وتنفيذ هذا الإطار. وتم تشجيع الحكومات المانحة على الإعلان عن مساهماتها الطوعية لمدة ثلاث سنوات، مع الإقرار بصعوبة ذلك بالنسبة لبعض البلدان. كما تم تشجيع الجهات المانحة على الإعلان عن مواعيد تسديدها لمساهماتها. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية لعرض المتحصلات مقارنة بالتعهدات من السنة السابقة.

٢٨- عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبريل/نيسان ١٩٩٩ اجتماعاً دعا إليه جميع الدول الأعضاء وليس الدول الأعضاء في مجلسه فحسب. أعلنت ٢٧ دولة زيادة في مساهماتها العادية وأعلنت ٢٢ دولة الإبقاء على المستوى الحالي لمساهماتها كما استأنفت ١٤ دولة المساهمة في قاعدة الموارد. وقدمت ٢١ دولة تعهداً متعدد السنوات ولم تستطع العديد من البلدان تقديم التزامات بالمساعدة لأسباب تتعلق بتشريعاتها وإجراءاتها الداخلية، وعلى الرغم من ذلك فقد قدمت أرقاماً تقريبية للسنوات القادمة.

تقاسم الأعباء

٢٩- وأقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بأن الاعتماد الشديد على عدد محدود من الجهات المانحة يمثل مخاطرة في تمويله على المدى البعيد.

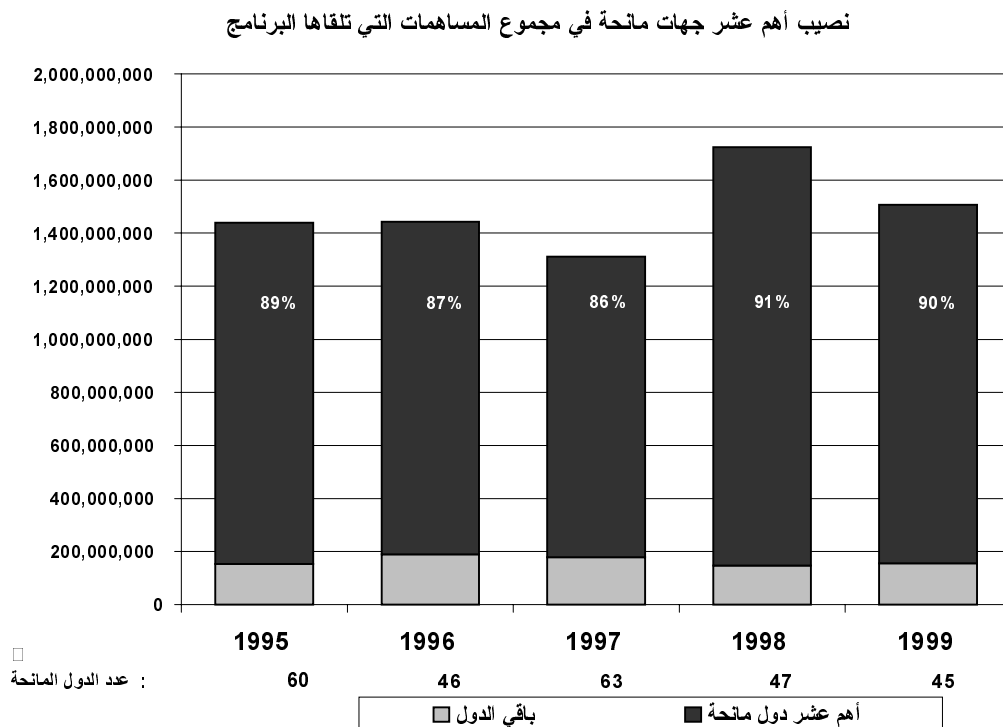
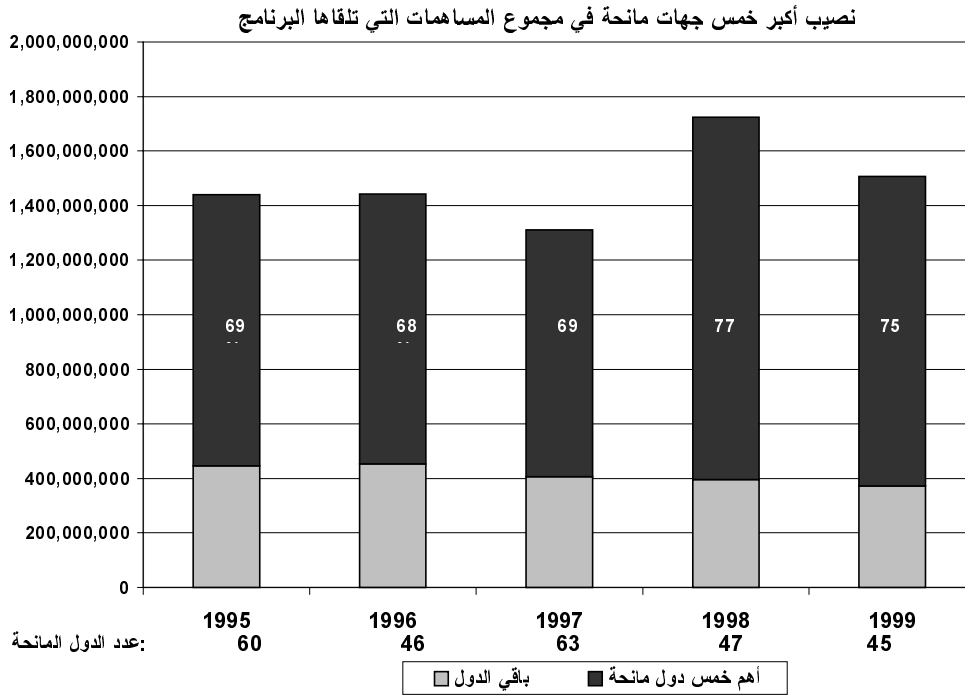
الاتصالات

٣٠- وفي نهاية الأمر، فإن قرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم ٢٣/٩٨ يبين أهمية الروابط الفعالة بين حشد الموارد والاتصالات والمناصرة واستقطاب الدعم والوضع المؤسسي للمنظمة.



الملحق الثاني

اقتسام الأعباء



ملاحظة: تغير تركيب أهم عشر جهات مانحة من سنة إلى أخرى. والجهات المانحة التي ظهرت بين أهم عشر جهات في السنوات العشر الأخيرة هي: استراليا، وكندا، والدانمارك، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.



الملحق الثالث

موجز شامل للشروط التي تفرض على المساهمات المقدمة لبرنامج الأغذية العالمي	
شروط الجهات المانحة	آثار الشروط
تطلب الجهة المانحة استخدام مساهمتها للشراء من موقع معين.	يقوض قدرة البرنامج على إصدار قرارات الشراء على أساس السعر والاعتبارات التشغيلية. ويتسبب أيضا في مشكلات لشراء الحجم الأمثل والكميات التي تحتاجها العمليات، الأمر الذي يضطر البرنامج لإجراء الشراء على دفعات. وقد يتسبب ذلك في تعطيل وصول الغذاء إلى المستفيدين.
تقسم الجهة المانحة مساهماتها (العينية عادة) على عدة شحنات صغيرة.	يقوض القدرة على البرمجة الفعالة، ويحد من وفورات الحجم، ويزيد من تكاليف الشحن. وقد يعطل وصول الأغذية للمستفيدين.
تفرض الجهة المانحة السلعة التي يجب شراءها بأموالها	يجب أن يكون البرنامج قادرا على اختيار أكثر السلع ملاءمة لمشروعاته. ونظرا لأن المتطلبات التشغيلية غير ثابتة، فقد يؤدي الشرط الذي تفرضه الجهة المانحة إلى تكرار إعادة التفاوض حول المساهمات، والتأخر في توفير الأغذية لعمليات البرنامج وعدم انتظام دورة تنفيذ المشروعات.
تساهم الجهة المانحة من مصادر مختلفة من الميزانية، نظرا لأن العقبات تحو دون "استرداد التكاليف كاملة" من أي مصدر.	للتأكد من أنه تم استرداد التكاليف كاملة يجب على البرنامج إعداد تقارير مفصلة لتبرير قبول التمويل من هذه المصادر المختلفة.
يتعذر على الجهة المانحة توفير مكون تكاليف الدعم المباشر وتكاليف الدعم غير المباشر من مساهماتها عند التصديق.	في بعض الحالات يعد البرنامج "مجمعا" للموارد الناجمة عن الفوائد أو عن المدخرات السابقة من مساهمات هذه الجهات. ويمثل هذا المجمع "سلفة" على تكاليف الدعم المباشر وغير المباشر يجوز تخصيصها لمقابلة هذه التكاليف على المساهمات المقدمة في المستقبل.
يعد البرنامج تقديرا سنويا لتكاليف الدعم غير المباشر للجهة المانحة وتسددها الجهة المانحة هذا المبلغ مقدما.	من المطلوب المتابعة المنتظمة.
لا تستطيع الجهة المانحة سداد حصة تكاليف الدعم المباشر من تعهدها كحصة بالتناسب بسبب الإجراءات الإدارية الداخلية مقابل بعض البنود المحددة من تكاليف الدعم المباشر.	يحدد البرنامج و "يخصص" تلك البنود المحددة من تكاليف الدعم المباشر لهذه الجهة المانحة لغاية القيمة التي كانت بخلاف ذلك ستسدها على أساس سعر موحد. وتدفع الجهة المانحة قيمة استرداد التكاليف كاملة عندما تتضمن العملية الجاري تمويلها عددا كافيا من هذا النوع من بنود تكاليف الدعم المباشر. ويتسبب ذلك في مشكلات لإعداد التقارير، حيث أن تكاليف الدعم المباشر تتطلب تقارير خاصة، مما يتعارض مع السياسة المتعلقة بتوزيع تكاليف الدعم المباشر. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوقت الهام الذي سيتطلبه التفاوض على المساهمات بهذه الطريقة قد يعطل توفير الأغذية للمستفيدين.
استخدام المساهمات الموجهة متعددة الأطراف قاصر على مقاطعات معينة تساندها على أساس ثنائي الجهة المانحة المعنية	يقوض الطبيعة المحايدة لمساعدات البرنامج وقد يحرم من المعونة الغذائية مستفيدين يعتبرهم البرنامج من المعوزين.
تقدم جهة مانحة مساهمة لصالح عملية خاصة وتحدد الشركاء المنفذين، والمشروعات، والمبلغ الذي يجب دفعه للشركاء	يقوض سلطة البرنامج في اختيار أكثر الشركاء المنفذين ملاءمة.
الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المستفيدين المنتقن في جزء من البلد إما قدمت كاملة أو بالزيادة في حين أن جزءا آخر يناضل لتلبية احتياجاته. والبرنامج غير قادر على تحويل الموارد ولو بصفة مؤقتة ويبدو كأنه يوزع المساعدة	يقوض الطبيعة المحايدة لمساعدات البرنامج، ويحول دون قيام البرنامج بتقديم المساعدة للمستفيدين الذين قد يكونون في حاجة ملحة إليها.

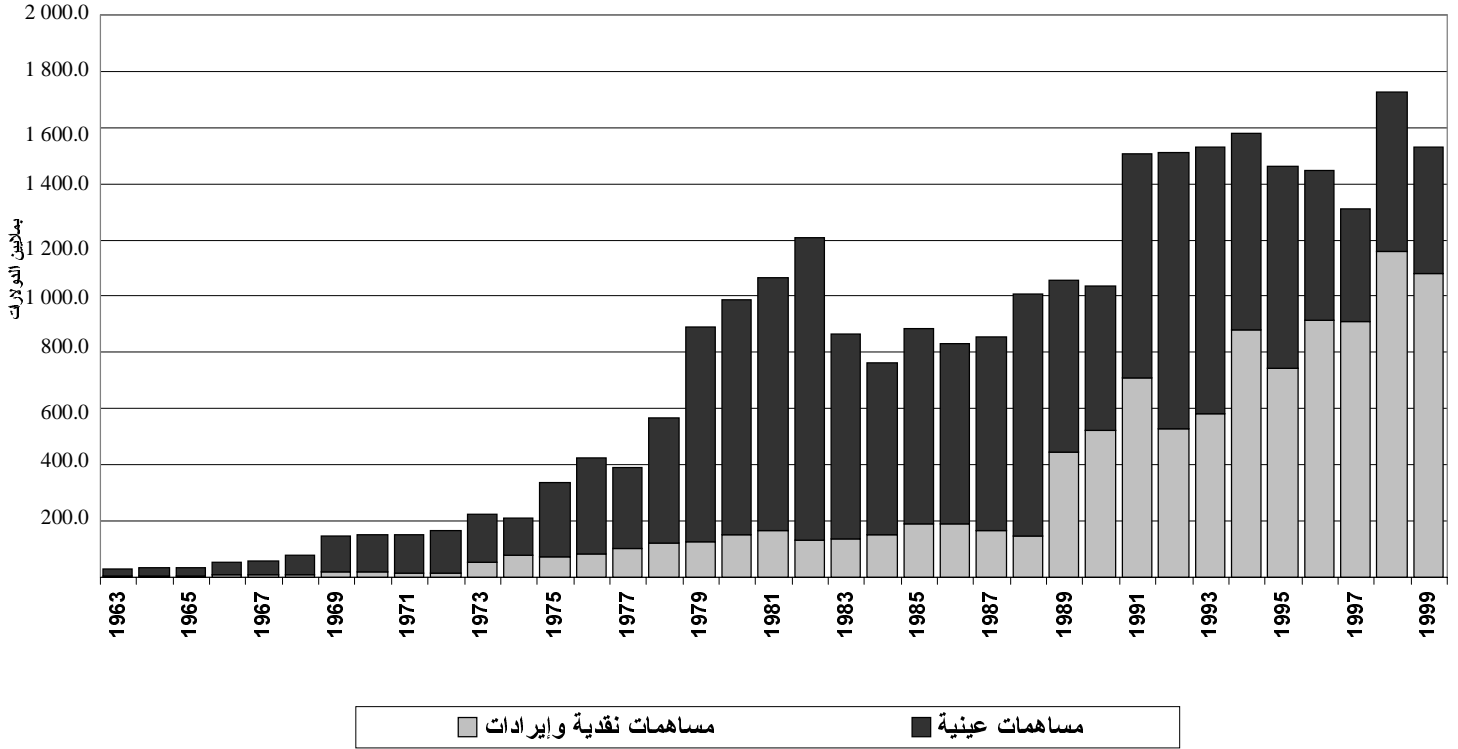


موجز شامل للشروط التي تفرض على المساهمات المقدمة لبرنامج الأغذية العالمي	
شروط الجهات المانحة	آثار الشروط
على أسس تفضيلية.	
جهة مانحة تطلب توزيع جميع الأغذية بواسطة منظماتها الوطنية غير الحكومية.	يقوض سلطة البرنامج في اختيار أكثر الشركاء المنفذين ملاءمة
جهة مانحة تطلب من البرنامج توزيع مساهمتها مباشرة على مستفيدين معينين في مناطق محددة وفي المستوطنات التي تساندها الجهة المانحة.	يقوض الطبيعة المحايدة لمساعدات البرنامج ويحول دون قيام البرنامج بتقديم المساعدات حيث تتضح الحاجة الملحة إليها. وقد يحرم من المعونة الغذائية مستفيدين يعتبرون في حاجة إلى معونة البرنامج.
تأكيد المساهمة ثم توفيرها بعد ذلك قد يتأخران كثيرا.	قد يحتاج الأمر إلى إعادة برمجة المساهمة كما ينبغي تحديد الموارد الأخرى اللازمة لتلبية الاحتياجات التشغيلية. ويؤدي ذلك إلى تأخر وصول الأغذية إلى المستفيدين
حتى بالنسبة للمساهمات المعتبرة متعددة الأطراف، تطلب الجهات المانحة ألا توجه مساهماتها إلا إلى مناطق محددة.	يحد من مرونة البرنامج في تلبية احتياجات المستفيدين في مناطق أخرى، وللتأكد من تلبية الاحتياجات التشغيلية ومتطلبات الجهة المانحة
حتى بالنسبة للمساهمات المعتبرة متعددة الأطراف، توضح الجهة المانحة أنه لا يجوز استخدام مساهمتها خارج أقل البلدان نموا أو بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.	يحد من مرونة البرنامج في تلبية احتياجات المستفيدين خارج أقل البلدان نموا أو بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وللتأكد من تلبية الاحتياجات التشغيلية ومتطلبات الجهة المانحة.
الجزء النقدي من المساهمة المتوافر لتغطية النقل البحري والبري، وتكاليف الدعم المباشر وغير المباشر، محدود.	يحد من مرونة البرنامج في تلبية احتياجات المستفيدين في البلدان ذات التكلفة التشغيلية المرتفعة. وهي عادة من أقل البلدان نموا حيث تكون الحكومة المتلقية للمساعدات غير قادرة على تحمل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. كما أنه يحد من إمكانية تلبية الاحتياجات التشغيلية ومتطلبات الجهة المانحة.
تفرض الجهات المانحة شركاء للرصد وللتنفيذ فيما يتصل بمساهماتها.	يقوض من سلطة البرنامج في اختيار أكثر الشركاء المنفذين ملاءمة.



الملحق الرابع

المساهمات النقدية والعينية في البرنامج

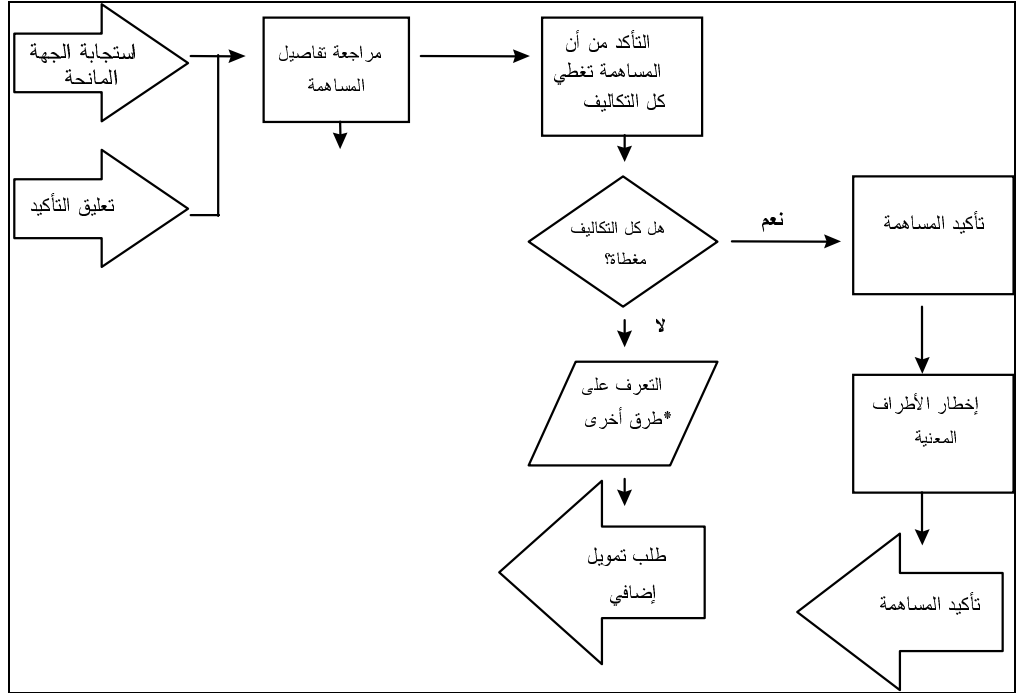


الملحق الخامس

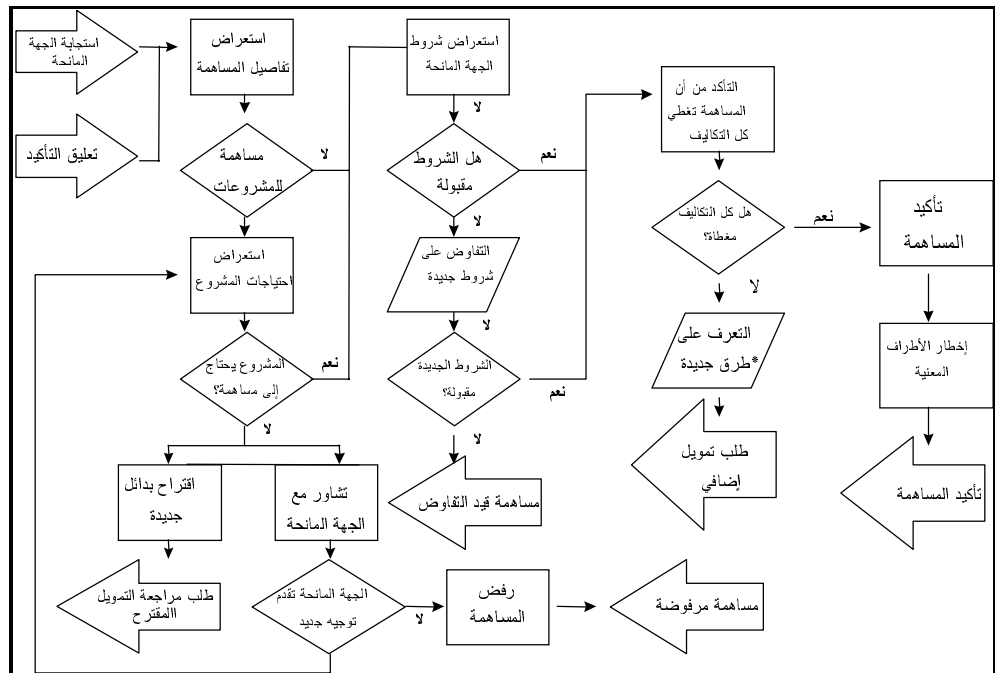
مقارنة بين حجم العمل المطلوب للتصديق على المساهمات

متعددة الأطراف والموجهة متعددة الأطراف

تأكيد مساهمة متعددة الأطراف غير مقيدة

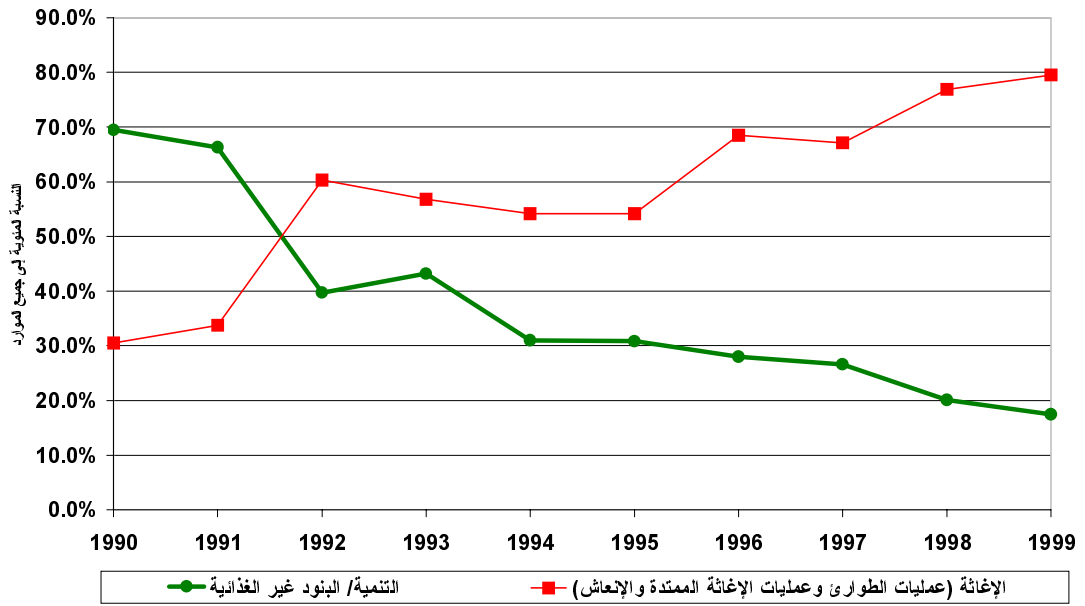


تأكيد مساهمة موجهة متعددة الأطراف



الملحق السادس

المساهمات من أجل التنمية والإغاثة ١٩٩٠-١٩٩٩



الملحق السابع

جمع الأموال من القطاع الخاص

مقارنة الكلفة بالفوائد

- ١- بناء على طلب الدول الأعضاء راجعت الأمانة كلفة وفوائد إنشاء إدارة مستقلة في قسم الموارد والعلاقات الخارجية لجمع الأموال من القطاع الخاص.
- ٢- يبين الجدول أدناه الإيرادات وتقدير النفقات للفترة المالية المنصرمة (١٩٩٨-١٩٩٩) مع تقديرات الفترة المالية الحالية (٢٠٠٠-٢٠٠١).
- ٣- يشير "مجموع مساهمات القطاع الخاص" إلى المبالغ التي حولت إلى البرنامج من جمعية أصدقاء برنامج الأغذية العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتب البرنامج في يوكوهاما في اليابان ومانحين من القطاع الخاص من أجزاء أخرى من العالم.
- ٤- تشير "تقديرات كلفة جمع الأموال من القطاع الخاص" إلى التكاليف التشغيلية التي أنفقتها هذه المكاتب لجمع الأموال من القطاع الخاص. وفي معظم الحالات يكون جمع الأموال من القطاع الخاص مجرد واحد من الأنشطة والمهام العديدة التي تضطلع بها هذه المكاتب. وتقع مسؤولية الإشراف على هذه الأنشطة على عاتق إدارة حشد الموارد (أمريكا وأستراليا وآسيا). وتتولى هذه الإدارة أيضا العلاقات مع بعض المانحين من القطاع الخاص من أجزاء أخرى من العالم، وتدير جمع الأموال عن طريق شبكة الإنترنت.
- ٥- تم في الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩، جمع حوالي ٤,٩ مليون دولار بتكلفة تجاوزت المليون دولار قليلا. ولقد ارتفعت النفقات بسبب تعيين خبير في جمع الأموال من القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية. أجرى هذا الخبير دراسة جدوى وأقام علاقات مع مانحين من القطاع الخاص لعمليات البرنامج في الولايات المتحدة. ولقد انتهى عقده في أبريل/نيسان ٢٠٠٠.
- ٦- في الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، ثمة تقديرات للإيرادات من القطاع الخاص والتكاليف المتوقعة. تعكس التقديرات إنشاء الإدارة المقترحة لجمع الأموال من القطاع الخاص في عام ٢٠٠١. ستكون هذه الإدارة جزءا من قسم الموارد والعلاقات الخارجية وستكون مختصة حصرا في جمع الأموال من القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يكون للطاقة والجهد اللذين ستبدلهما هذه الإدارة مع المانحين من القطاع الخاص عائد طيب على الإيرادات المتوقعة.
- ٧- ومع هذه التقديرات المتواضعة سيخفف تعيين موظف جديد وتفرغ الموظفين الموجودين حاليا كلفة حشد مساهمات من القطاع الخاص إلى أقل من ١٠ في المائة من الأموال المجمعة. وهذه نسبة منخفضة للغاية إذا ما قارناها بتكلفة قسم القطاع الخاص في منظمة اليونيسيف التي بلغت في عام ١٩٩٨، ٢٦ في المائة من جملة الأموال التي جمعت.
- ٨- لا يعكس أي من هذه الأرقام الفوائد غير المحسوسة التي جناها البرنامج من نشاط حشد الأموال من القطاع الخاص. فقد ازدادت، على سبيل المثال، معرفة الناس ببرنامج الأغذية العالمي مما انعكس على حجم الدعم الذي تقدمه الحكومات للبرنامج.



**جمع الأموال من القطاع الخاص: الكلفة مقارنة بالفوائد
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)**

الأرقام الفعلية للفترة	الأرقام المخططة للفترة	
١٩٩٨-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠١	
مساهمات القطاع الخاص		
٥٠٠ ٠٠٠	صفر	الأرجنتين
٥٩٤ ٣٣٥	٥٠٠ ٠٠٠	أوروبا
١ ٠٦٠ ٢٦٧	١ ٧٠٥ ٠٠٠	اليابان
١٠ ٠٠٠	صفر	موزمبيق
٣ ٠٠٠	صفر	نيكاراغوا
٥٠٢ ٠٧٥	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	موقع مكافحة الجوع
٢ ١٨٤ ٩٦٢	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٢ ١٢٧	صفر	الأحداث الخاصة بالبرنامج
٤ ٨٦٦ ٧٦٦	١١ ٢٠٥ ٠٠٠	مجموع المساهمات من القطاع الخاص
تقديرات كلفة جمع الأموال من القطاع الخاص		
<u>اليابان</u>		
١٣٣ ٦١٠	١٢٧ ٢٠٠	مكتب يوكوهاما ٢٠ في المائة من إجمالي التكاليف
١٣٣ ٦١٠	١٢٧ ٢٠٠	مجموع تكاليف اليابان
<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>		
٧٤ ٧٩٤	٣٧٧ ٠١٠	جمعية أصدقاء البرنامج: ٣٠% من إجمالي التكاليف للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ٤٥% من إجمالي التكاليف للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١*
٢٩٤ ٦٥٤	٩٤ ٥٠٩	تكاليف خبراء جمع الأموال: ١٠٠% من إجمالي التكاليف
٣٦٩ ٤٤٨	٤٧١ ٥١٩	مجموع تكاليف الولايات المتحدة الأمريكية
<u>المقر الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي</u>		
إدارة آسيا وإستراليا		
٢٥ ١٠٠	١٢ ٥٥٠	النفقات الجارية
٨٣ ٥٠٠	٤١ ٧٥٠	١٠% من زمن رئيس الإدارة*
١٢ ٨٧٠	٦ ٤٣٥	٥٠% من زمن موظف الموارد
٩٥ ٨٥٨	٤٧ ٩٢٩	١٤,٣% من زمن الخدمات العامة
٢١٧ ٣٢٨	١٠٨ ٦٦٤	١٦% من إجمالي الكلفة التشغيلية
مجموع كلفة جمع الأموال		
إدارة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا		
إعادة جمع الأموال (وظيفة جديدة مقترحة)**		
	١٢٥ ٠٠٠	١٠٠% X من زمن الموظف الجديد
	٨٣ ٥٠٠	١٠٠% X من زمن موظفين الموارد الموجودين حالياً
	٤٥ ٠٠٠	١٠٠% من زمن الخدمة العامة
	٨٦ ٠٠٠	١٠٠% من إجمالي الكلفة التشغيلية
	٣٣٩ ٥٠٠	الإدارة الجديدة: كلفة جمع الأموال
٢١٧ ٣٢٨	٤٤٨ ١٦٤	مجموع تكاليف المقر لحشد الأموال
مجموع تقديرات التكاليف لجمع الأموال من القطاع الخاص		
٧٢٠ ٣٨٦	١ ٠٤٦ ٨٨٣	نسبة كلفة جمع الأموال في القطاع الخاص كنسبة من المساهمات الخاصة
%١٤,٨	%٩,٣	

* الزمن المخصص لمسائل المانحين في القطاع الخاص أو مسائل جمع الأموال من القطاع الخاص
** ابتداء من مطلع عام ٢٠٠١ لراتب موظف متفرع جديد وتمويل الموظفين الاثنتين الحاليين إلى موظفين متفرعين لهذا الغرض.